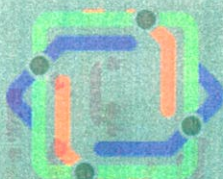


Dossier Spécial

Mission de travail de M. Abdessamad
KAYOUH, Ministre du Transport et de la
Logistique à Awaza, Turkménistan

Du 05 au 08 août 2025



**TROISIEME CONFERENCE
DES NATIONS UNIES SUR LES PAYS
EN DÉVELOPPEMENT SANS LITTORAL
AWAZA 2025**

Dossier spécial: du 05 au 11 août 2025



MAP

MAPA 05/08/2025 10h06 – 0020

تركمنستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

تركمنستان .. انطلاق أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة المغرب

أوازا (تركمنستان) 5 غشت 2025/ومع/ انطلقت، اليوم الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة وفد مغربي يقوده عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجستيك.

وجرت الجلسة العامة الافتتاحية لهذا المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، بحضور الزعيم الوطني لتركمنستان غوربانغولي بيردي محمدوف، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء دول وحكومات وممثلي الدول المشاركة.

ويمثل المغرب وفد يقوده عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجستيك ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعدد من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

وأكد الزعيم الوطني لتركمنستان، في كلمة بالمناسبة، أن العمل المشترك الذي سيتم القيام به خلال أشغال المؤتمر يمكن أن يساهم في ضمان الأمن والتنمية المستدامة للدول غير الساحلية، معتبرا أنها تستحق، نظرا لموقعها الجغرافي، اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المجال التجاري والبنيات التحتية للنقل.

وشدد على أن هذه الدول، التي توجد في قارات مختلفة، تنجز مشاريع واعدة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، مشيرا إلى أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وهي قادرة على تعزيز العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية.

ورأى أنه حان الوقت لاعتماد منهج وآليات جديدة وفعالة لمعالجة قضايا الارتباط بالبحار بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، مؤكدا دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي من شأنها تحقيق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة وتمكن من خلق آفاق جديدة من التنمية.

من جهته، أبرز أنطونيو غوتيريش أن الأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى إيجاد التمويل المناسب لمستقبل هذه الدول ومن أجل تحقيق الإصلاحات في العديد من المجالات.

وشدد على أنه يمكن للدول النامية غير الساحلية مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها على مستوى إيجاد منافذ للأسواق ومواجهة التنافسية الكبيرة في المجال التجاري، داعيا إلى وضع استراتيجيات تروم جلب الموارد المالية من أجل تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنمية هذه الدول.

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هناك توجها للاهتمام بالتضامن الدولي وتحمل المسؤولية لإيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز التعاون مع هذه الدول، بالخصوص، على مستوى التكنولوجيات ونقل البضائع.

ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا البلدان غير الساحلية في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

وستقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان النامية غير الساحلية، لاسيما أنها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار.

ويرى المنظمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجستية.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، والثانية في نونبر 2014 ببينا (النمسا).

ج ب

ال

ومع 050906 جمت غشت 2025

MAPF 05/08/2025 16h38 – 0106

Turkménistan-Maroc-Nations Unis-Littoral-Conférence=PHOTO+VIDEO=

Turkménistan : Lancement de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral avec la participation du Maroc

==Revoici==

Awaza, 05/08/2025 (MAP) - La troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est ouverte, mardi à Awaza en Turkménistan, avec la participation du Maroc.

Le Royaume est représenté à cette conférence par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la Logistique.

La séance inaugurale de ce congrès, qui se poursuit jusqu'au 8 août, s'est déroulée en présence du leader national du Turkménistan, Gurbanguly Berdimuhamedow, du Secrétaire général de l'ONU Antonio Guterres, de chefs d'État et de gouvernement et de représentants des pays participants.

Dans une allocution de circonstance, le leader national du Turkménistan a souligné que les travaux de cette conférence sont de nature à contribuer à la sécurité et au développement durable des pays sans littoral, estimant que compte tenu de leur position stratégique, un intérêt particulier doit être accordé à ces pays afin de favoriser leur développement économique et de renforcer leur écosystème commercial et leurs infrastructures de transport.

Ces pays, situés sur différents continents, réalisent des projets prometteurs dans les domaines du commerce, de l'investissement, de la technologie et des sciences, a-t-il relevé, notant que ces États, riches de leur patrimoine culturel, sont à même de contribuer au renforcement des relations internationales et des politiques régionales.

Et d'ajouter que le moment est venu pour adopter de nouvelles approches et des mécanismes plus efficaces pour traiter les questions relatives au rapport des pays en développement sans littoral avec la mer, mettant en avant l'appui de son pays aux efforts des Nations Unies dans ce domaine.

De son côté, M. Guterres a relevé que l'ONU est activement engagée dans les efforts visant le développement durable des pays en développement sans littoral, plaidant en faveur de la mise en place de stratégies visant à mobiliser des ressources financières nécessaires afin d'aider ces pays à surmonter les entraves à leur développement.

À cet égard, le secrétaire général des Nations unies a souligné l'importance de promouvoir la solidarité internationale et d'assumer la responsabilité en vue de renforcer la coopération avec ces pays, en particulier dans le domaine des technologies et du transport de marchandises.

Selon l'ONU, les pays en développement sans accès direct à la mer souffrent de l'isolement et sont confrontés à des problèmes de commerce international, de connectivité et de développement économique, avec un fort impact sur leur développement.

À travers des débats, des rencontres entre des responsables de haut niveau et des experts ainsi que des investisseurs et des représentants d'organisations internationales, la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral offre l'occasion de concevoir des solutions innovantes et établir des partenariats stratégiques pour aider ces pays à libérer leur potentiel et à atteindre leurs objectifs de développement durable.

CJ

MAP 051538 GMT Août 2025

MAPA 05/08/2025 12h59 – 0041

تركمستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

تركمستان .. المغرب جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية (عبد الصمد قبوح)

أوازا (تركمستان) 5 غشت 2025/ومع/ أكد وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قبوح، اليوم الثلاثاء بأوازا بتركمستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية.

وأوضح السيد قبوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالته الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول.

وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واعدة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ.

ومن جهة أخرى، قال السيد قبوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة.

وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة.

وشدد السيد قبوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول.

وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة لجلالته الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية.

من جانب آخر، أبرز السيد قبوح أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها المتزايد للتقلبات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة.

وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية".

وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالأزمات المتداخلة والتوترات المتنامية".

وبمثل المغرب في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

ج ب

ك ج

ومع 051159 جمعت غشت 2025

MAPF 05/08/2025 15h04 – 0084

Turkménistan-Maroc-ONU-Conférence =PHOTO=

Le Maroc fait de la coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique (M.**Kayouh)**

Awaza (Turkménistan), 05/08/2025 -(MAP)- Le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh.

"Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement", a souligné M. Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août.

Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique.

Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative "Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques" (AAA), l'initiative pour "la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique" (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir.

Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable.

Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique.

Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi.

Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté M. Kayouh.

Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays.

Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné.

D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes.

Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes.

Ces partenariats doivent se concentrer sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la

MAPA 05/08/2025 15h50 – 0061

تركمستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

تركمستان.. انتخاب المغرب نائباً لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

أوازا (تركمستان) 5 غشت 2025/مع/ تم اليوم الثلاثاء بأوازا بتركمستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائباً لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية.

وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية.

وقال السيد هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائباً لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطاً في النقاشات والاجتماعات الموازية له".

وأبرز السيد هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيراً إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضاً سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها.

وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليلسط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها.

وأبرز السيد هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها.

وأبرز السيد هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيراً، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول.

وذكر أن المغرب سيشترك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالة الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية.

وشدد السيد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار.

ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى السيد هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر 2014 بفيينا (النمسا).

/

ج ب

ق م

ومع 051450 جمت غشت 2025

MAPF 05/08/2025 18h37 – 0121

Turkménistan-Maroc-ONU-Conférence =PHOTO+VIDÉO=

Le Maroc élu vice-président de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Awaza (Turkménistan), 05/08/2025 -(MAP)- Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan.

L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain.

"Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles", a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP.

Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur.

Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider.

Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé.

Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États.

Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale.

Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté.

Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable.

La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

SK

RK

MAP 051737 GMT Août 2025

MAPA 06/08/2025 10h25 – 0026

تركمنستان/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية .. الدعوة إلى اعتماد منهج شامل لتحقيق التكامل الإقليمي بين هذه الدول

أوازا (تركمنستان) 6 غشت 2025/ومع/ أكد المشاركون في مائدة مستديرة ضمن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية بمدينة أوازا بتركمنستان، اليوم الأربعاء، على ضرورة اعتماد منهج شامل لتحقيق التكامل الإقليمي بين الدول النامية غير الساحلية، لتحقيق التنمية المستدامة وتكثيف المبادلات التجارية.

واعتبروا خلال جلسة خصصت لموضوع "استغلال إمكانات التحول التجاري، وتيسير التجارة، والتكامل الإقليمي للبلدان النامية غير الساحلية"، في إطار أشغال المؤتمر (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن الأمر يتطلب تكثيف التعاون الإقليمي من أجل تنشيط مجال النقل واللوجستيك بين تلك الدول، بغية فك العزلة البحرية والاستفادة من تطور التجارة العالمية المعتمدة على البنية التحتية التجارية، مع مشاركة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ودعوا إلى أن تقوم هذه البلدان بإصلاح لوائحها التجارية وتطبيق سياسات التنوع التجاري، وتتخذ دول العبور المجاورة إجراءات ملموسة من أجل تبسيط إجراءات العبور، لاسيما مع إمكانية مساهمة الدول المتقدمة في هذا المجال من خلال نقل التكنولوجيا والاستثمار المباشر.

وأشار المشاركون الذين يمثلون، على الخصوص، مؤسسات دولية مالية وهيئات اقتصادية واجتماعية، إلى أن الدول النامية غير الساحلية تعاني من صعوبات المبادلات التجارية بالعبور البحري، وبالتالي فإن تكاليف أنشطة الاستيراد والتصدير تظل مرتفعة مقارنة مع بلدان أخرى، حيث تخصص نسبة كبيرة من عائداتها للنقل والتأمين.

وشدد المتدخلون على أن المجال التجاري غير متكافئ على المستوى الدولي بالنظر إلى الوضع العام الذي تعرفه الدول النامية غير الساحلية، داعين إلى تبني حلول تهم، على الخصوص، التكامل الإقليمي، والتحول الرقمي، وتيسير التجارة.

كما حثوا على توسيع نطاق ربط البنية التحتية للنقل واللوجستيك ليتجاوز مجاله الحالي الذي يقتصر على السكك الحديدية والطرق السريعة والمطارات والموانئ البحرية، ليشمل البنية التحتية الرقمية وشبكة نقل الطاقة الإقليمية.

وبناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

وتقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان النامية غير الساحلية، لاسيما أنها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار.

ويرى المنظمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجستية.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالأماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ال

ومع 060925 جمعت غشت 2025

MAPF 06/08/2025 13h10 – 0062
Turkménistan-ONU-Littoral-Conférence

3è Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral: Appel à l'adoption d'une approche holistique pour favoriser l'intégration régionale

Awaza (Turkménistan), 06/08/2025 (MAP) - Une approche holistique s'impose pour favoriser l'intégration régionale des pays en développement sans littoral (PDSL), réaliser le développement durable et renforcer les échanges commerciaux, ont souligné les participants à une table ronde dans le cadre de la 3è Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral.

Lors d'un panel sur "L'exploitation des capacités de transformation commerciale, la facilitation des échanges et l'intégration régionale des PDSL", tenu dans le cadre des travaux de la Conférence (du 5 au 8 août), les intervenants ont appelé au renforcement de la coopération régionale afin de dynamiser le secteur du transport et de la logistique entre ces pays, rompre l'enclavement marin et les faire bénéficier du progrès du commerce international, tout en impliquant le secteur privé dans la réalisation des objectifs fixés.

Dans ce sens, ils ont appelé ces pays à mener des réformes commerciales et adopter des politiques de diversification, exhortant également les pays de transit voisins à prendre des mesures concrètes afin de faciliter les démarches de transit.

Les panélistes, qui représentent essentiellement des institutions financières internationales et des entités économiques et sociales, ont relevé que les pays en développement sans littoral souffrent des difficultés liées au fret maritime, ce qui implique une augmentation des coûts d'importation et d'exportation en comparaison avec d'autres pays, précisant qu'une grande partie des revenus de cette activité commerciale est dédiée au transport et à l'assurance.

Mettant l'accent sur le caractère disproportionné de l'écosystème commercial au niveau international, les intervenants ont appelé à l'adoption de solutions susceptibles de favoriser notamment l'intégration régionale, la transformation numérique et la facilitation du commerce.

Ils ont également souligné la nécessité d'élargir le réseau des infrastructures de transport et de logistique qui se limite actuellement aux voies ferrées, aux autoroutes, aux aéroports et aux ports maritimes, pour inclure les infrastructures numériques et le réseau de transport de l'énergie régionale.

À travers des débats et des rencontres entre des responsables de haut niveau, des investisseurs et des représentants d'organisations internationales, la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral offre l'occasion de concevoir des solutions innovantes et d'établir des partenariats stratégiques pour aider ces pays à libérer leur potentiel et à atteindre leurs objectifs de développement durable.

La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

FE

MY

MAP 061209 GMT Août 2025

promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé.

Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre.

Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu.

Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

SK

RK

MAP 051404 GMT Août 2025

© **MAP-Tous droits réservés** 122, Avenue Allal Ben Abdellah **B.P. 1049 - Rabat-** 10000 Téléphone : **037.27.94.00** E-mail : **com@map.co.ma**

MAPA 06/08/2025 16h09 – 0064

تركمنستان/المغرب/بوركنيا فاسو/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية.. وزير الخارجية البوركينابي يشيد بالمبادرة الأطلسية لجلالة الملك لفائدة دول الساحل

أوازا (تركمنستان) 6 غشت 2025/ ومع/ أشاد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والبوركينابي في الخارج، كاراموكر جون ماري تراوري، اليوم الأربعاء بمدينة أوازا بتركمنستان، بالمبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة دول الساحل.

وأكد السيد تراوري، خلال جلسة ضمن "الاجتماع الوزاري حول التعاون جنوب-جنوب"، الذي نظم في إطار أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية، أن المبادرة الملكية الرامية إلى تسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي تشكل مصدر إلهام، مبرزا أن "الولوج إلى البحر ليس مسألة جغرافية بل يتعلق بالعدالة، ويجب العمل على تحقيق ذلك، وهو ما يقوم به المغرب".

وأضاف الوزير البوركينابي أن الرؤية الملكية تبرز الحاجة إلى توفير المزيد من الفرص للدول النامية غير الساحلية، معتبرا أن المغرب بلد رائد في هذا المجال.

وأكد المتدخلون في هذه الجلسة أهمية تشجيع التعاون جنوب-جنوب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتعزيز الاقتصادي، وتحقيق قفزات رقمية بالبلدان النامية غير الساحلية، لكون هذه المجالات تتيح إمكانيات هائلة لدعم هذه البلدان لتحقيق التحول الهيكلي وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

واعتبروا أن هذه البلدان لا تستطيع الاستفادة بشكل تام من العلوم والتكنولوجيا والابتكار بسبب الفجوات الكبيرة التي تشهدها، سيما على مستوى البنية التحتية التكنولوجية، وعدم توفرها على برامج تهم التمكن من النجاعة الرقمية.

ودعوا الدول النامية غير الساحلية إلى بناء تحالف واسع لزيادة حجم الاستثمارات في البنيات التحتية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا وبالرفع من قدرات الابتكار، مع تبادل الخبرات في مجال وضع الاستراتيجيات الرقمية والإطار التنظيمي الوطني الملأ لها، وتوسيع نطاق الربط الرقمي.

ويناقش هذا المؤتمر (8 5 غشت الجاري) سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

/

ج ب

ق س

ومع 061509 جمعت غشت 2025

MAPF 06/08/2025 17h50 – 0094

Turkménistan-Maroc-Burkina Faso-NU =PHOTO+VIDÉO=

3e Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral : le ministre burkinabè des AE salue

l'Initiative Atlantique de SM le Roi

Awaza (Turkménistan), 06/08/2025 (MAP) – Le ministre des Affaires étrangères, de la Coopération régionale et des Burkinabè de l'Extérieur, Karamoko Jean Marie Traoré, a salué, mercredi à Awaza (Turkménistan), l'Initiative Atlantique lancée par SM le Roi Mohammed VI pour favoriser l'accès des Etats du Sahel à l'océan atlantique.

Lors d'une session tenue dans le cadre de la "Réunion ministérielle sur la coopération Sud-Sud", organisée à l'occasion de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, M. Traoré a affirmé que l'Initiative Atlantique Royale constitue une source d'inspiration, se félicitant des efforts du Royaume pour faciliter l'accès des pays de la région à l'océan Atlantique.

Le ministre burkinabè a également indiqué que la vision de SM le Roi met en lumière la nécessité d'offrir davantage d'opportunités aux pays en développement sans littoral, ajoutant que le Maroc s'érige désormais en pays pionnier en la matière.

Les intervenants à cette session ont, par ailleurs, mis l'accent sur l'importance de promouvoir la coopération Sud-Sud dans les domaines des sciences, de la technologie et de l'innovation, en tant que leviers majeurs pour stimuler l'économie et accélérer le rythme de la transformation numérique dans les pays en développement sans littoral.

A cet égard, ils ont souligné l'impératif de transcender les défis liés aux déficits en matière d'infrastructures technologiques et au manque de programmes dédiés au renforcement de l'efficacité numérique pour tirer pleinement parti de ces domaines.

À travers des débats et des rencontres entre des responsables de haut niveau, des investisseurs et des représentants d'organisations internationales, la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral qui se poursuit jusqu'au 8 août, offre l'occasion de concevoir des solutions innovantes et d'établir des partenariats stratégiques pour aider ces pays à libérer leur potentiel et à atteindre leurs objectifs de développement durable.

La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

B R

CJ

MAP 061649 GMT Août 2025

© MAP-Tous droits réservés 122, Avenue Allal Ben Abdellah B.P. 1049 - Rabat- 10000 Téléphone : 037.27.94.00 E-mail : com@map.co.ma

MAPA 06/08/2025 22h31 – 0092

تركمستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

تركمستان .. السيد هلال يبرز دور المبادرة الملكية الأطلسية في تنمية دول الساحل

أوازا (تركمستان) 6 غشت 2025/ومع/ أكد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، ورئيس الدورة الـ22 للجنة رفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون جنوب-جنوب، عمر هلال، اليوم الأربعاء بأوازا بتركمستان، أن المملكة المغربية تواصل تقديم الدعم الملموس للبلدان الإفريقية غير الساحلية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وأبرز السيد هلال، خلال الاجتماع الوزاري حول التعاون جنوب-جنوب، الذي نظم في إطار أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن هذا الدعم يتم من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية لهذه البلدان، وإلى تعزيز التآزر الإفريقي والتكامل الإقليمي وتحفيز الاستثمارات والتنمية المشتركة.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال مبادرات عديدة، أبرزها المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، مشددا على أن هذه المبادرة، التي تمثل رافعة استراتيجية لتحويل اقتصادات دول الساحل، تروم إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال مشاركة تجربة المغرب ووضع بنيته التحتية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ رهن إشارة هذه الدول.

وبعدما أكد على دعم وتضامن المغرب الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديدًا البلدان النامية غير الساحلية، قال السيد هلال إن هذا الاجتماع جاء "بمثابة تذكير وتأكيد على أن التضامن مع البلدان النامية غير الساحلية سيبقى في صميم عملنا"، مسجلاً أن رؤيته، "كرئيس للجنة رفيعة المستوى، تركز على دعم المغرب وتضامنه الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديدًا البلدان النامية غير الساحلية".

ودعا إلى "البناء على الزخم الذي تولد هنا اليوم، وتحقيق طموحنا في الانتقال من دول غير ساحلية إلى دول متصلة بالساحل، وتصحيح الظلم المزودج الذي تواجهه هذه الدول، كونها دولاً نامية وأيضاً غير ساحلية".

واعتبر السيد هلال أن هذا الاجتماع الوزاري "يأتي في الوقت المناسب"، مؤكداً على أهميته في إبراز الدور الرئيسي للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي في تحفيز التنمية المستدامة والمرنة والتحول بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع التحول الاقتصادي الهيكلي، وتعزيز تمويل التنمية.

كما أكد الدبلوماسي المغربي على يقظة اللجنة رفيعة المستوى ومكتبها اللذان يرصدان عن كثب تحديات وفرص التنمية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، مجدداً الالتزام بمواصلة تعزيز هذه الأجندة والنهوض بها في المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة.

ودعا السيد هلال إلى الاستفادة من جميع أشكال الدعم المالي الكافي والمستدام لفائدة هذه البلدان، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة، معتبراً أن مشاركة المنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، أمر أساسي لضمان ملاءمة مبادرات بلدان الجنوب وتماسكها واستدامتها.

ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

YA

ومع 062131 جمعت غشت 2025

MAPF 06/08/2025 23h28 – 0119

Turkménistan-Maroc-ONU-Sahel-conférence =PHOTO+VIDEO=

Turkménistan: M. Hilale met en avant le Rôle de l'Initiative Atlantique Royale dans le développement des pays du**Sahel**

Awaza (Turkménistan), 06/08/2025 (MAP)- L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, et président de la 22^e session du Comité de haut niveau de l'Assemblée générale sur la coopération Sud-Sud aux Nations Unies, Omar Hilale, a indiqué, mercredi à Awaza en Turkménistan, que le Royaume du Maroc continue d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, Sous la Sage Conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste.

Intervenant lors de la réunion ministérielle sur la coopération Sud-Sud, organisée dans le cadre de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (5-8 août), M. Hilale a précisé que ce soutien prend forme à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et la coopération triangulaire, ce qui contribue activement à accélérer le développement de ces pays, à renforcer la solidarité africaine et l'intégration régionale et à stimuler les investissements et le développement commun.

Cet engagement, a-t-il poursuivi, s'est concrétisé à travers de nombreuses initiatives, notamment celle lancée par SM le Roi Mohammed VI visant à favoriser l'accès des pays du Sahel à l'Océan Atlantique, soulignant que cette Initiative Royale, qui représente un levier stratégique pour la transformation des économies des pays du Sahel, vise à asseoir de nouveaux fondements de coopération et de développement commun, via le partage de l'expérience marocaine et la mise à disposition de son infrastructure routière, ferroviaire et portuaire.

Après avoir réaffirmé le soutien et la solidarité immuables du Maroc en faveur des pays qui traversent une période particulière, notamment les pays en développement sans littoral, M. Hilale a estimé que cette réunion constitue un rappel et une affirmation que la solidarité avec les pays en développement sans littoral restera au cœur de l'action du Royaume.

Il a également appelé à s'appuyer sur la dynamique enclenchée par cet événement, afin de réaliser l'ambition de connecter les pays enclavés au littoral et faire face à la double contrainte que ces pays affrontent, à savoir le fait d'être à la fois des pays en développement et des pays sans littoral.

Cette réunion ministérielle, a-t-il relevé, arrive à point nommé afin de faire rayonner le rôle central de la coopération sud-sud et triangulaire, ainsi que pour stimuler le développement durable et résilient, transformer les pays en développement sans littoral, renforcer le financement du développement, et tirer profit des sciences, de la technologie et de l'innovation pour accélérer la transformation économique structurelle.

Il a également mis en relief la réactivité du Comité de haut niveau ainsi que ses bureaux, qui suivent de près les défis et les opportunités de développement dans les pays en développement sans littoral, réitérant, à cette occasion, l'engagement de continuer à renforcer cet agenda et à le promouvoir au sein des différents fora régionaux et internationaux.

M. Hilale a, également, appelé à tirer parti de toutes les formes de soutien financier suffisant et durable au profit de ces pays, y compris les mécanismes de financement innovants, estimant que la participation des organisations régionales, du système des Nations Unies pour le développement, des institutions financières internationales, du secteur privé et des établissements académiques, est essentielle pour assurer la cohérence et la durabilité des initiatives des pays du Sud.

La troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable.

La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

BS

MAP 062228 GMT Août 2025

MAPA 07/08/2025 07h43 – 0015

تركمنستان/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية .. الدعوة إلى تبني سياسات إقليمية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية

أوزا (تركمنستان) 7 غشت 2025 /ومع/ دعا المشاركون في مائدة مستديرة ضمن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية بمدينة أوزا بتركمنستان، أمس الأربعاء، إلى تبني سياسات إقليمية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية والتدهور البيئي.

واعتبروا خلال جلسة رفيعة المستوى خصصت لموضوع "تعزيز القدرة على التكيف وتعزيز الصمود ومكافحة التغيرات المناخية والكوارث في البلدان النامية غير الساحلية"، في إطار أشغال المؤتمر (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن هذه السياسات يمكنها المساعدة في مواجهة مختلف تحديات التدهور البيئي، مشددين على ضرورة أن تتاح للدول غير الساحلية حلول مناخية لمعالجة مواطن الضعف المتعددة.

وأوصوا بتعزيز البنية التحتية القادرة على مواجهة وتحمل تبعات التغيرات المناخية، والولوج العادل إلى التمويل الدولي الخاص بالمناخ على المستوى العالمي، وتطوير السياسات الخاصة بالموارد المستدامة، من خلال التعاون البناء بين جميع الدول.

كما جرى تقديم مجموعة من المقترحات للحد من تأثير هذه البلدان بالتغيرات المناخية بسبب موقعها الجغرافي، مشيرين إلى أن ذلك ينعكس على جميع القطاعات، لا سيما المجال الفلاحي، الذي يعد القطاع الأهم في حياة البلدان النامية غير الساحلية.

واعتبر المتدخلون، من مسؤولين دوليين ووطنيين، أن الدول النامية غير الساحلية أكثر عرضة لتداعيات التغيرات المناخية نظرا لاعتمادها على القطاعات الحساسة للمناخ، مثل الفلاحة والموارد المائية، مبرزين أن هذه التغيرات تؤثر أيضا وبشكل كبير على اقتصاد هذه الدول، مما يستوجب اعتماد اللامركزية التجارية والتدبيرية من أجل الصمود أمام التقلبات التجارية العالمية، وتبني تدابير مستدامة للاستجابة لهذا الوضع.

وأشار بعض المتدخلين إلى العواقب الوخيمة للتغيرات المناخية على الأنهار الجليدية لبعض البلدان النامية غير الساحلية التي تسجل تراجعا ملحوظا، مع تسجيل طول الفصول التي ترتفع فيها درجات الحرارة، وتعرضها بوتيرة أكثر للكوارث الطبيعية، كالفيضانات والجفاف.

كما شددوا، من جهة أخرى، على أنه على الرغم من إمكاناتها التجارية الهائلة، فإن البلدان النامية غير الساحلية تعاني من صعوبات في المبادلات التجارية، ليس لنقص في الطموح أو الجهود المبذولة، بل بسبب المشاكل الهيكلية المتعلقة، على الخصوص، بعدم الولوج المباشر إلى البحر، وارتفاع تكاليف النقل الدولي، وضعف البنية التحتية، وطول طرق النقل.

ودعوا إلى الاستثمار أكثر في مجال الطاقات المتجددة، خاصة أن هذه الدول تعيش على وقع استمرار تفاقم التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية، وبالتالي من الضروري اتخاذ تدابير عملية وواقعية من خلال تنفيذ برامج تراعي الخصوصيات الإقليمية.

كما أكدوا أهمية نقل التكنولوجيا وتنفيذ استثمارات مهمة في البنية التحتية القادرة على التكيف مع التغيرات المناخية، مع الحاجة إلى الدعم الدولي لتمويل مشاريع التكيف مع التغيرات المناخية والطاقات المتجددة.

ويناقش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ومع 070643 جمت غشت 2025

MAPF 07/08/2025 09h48 – 0023
Turkménistan-ONU-Littoral-Conférence

3e Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral: plaidoyer pour l'adoption de politiques régionales face aux défis du changement climatique

Awaza (Turkménistan), 07/08/2025 (MAP) - Les participants à une table ronde organisée mercredi à Awaza, au Turkménistan, dans le cadre de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, ont appelé à l'adoption de politiques régionales adaptées pour relever les défis du changement climatique et de la dégradation de l'environnement.

Lors de cette rencontre axée sur le thème "Renforcer l'adaptation, la résilience et la lutte contre le changement climatique et les catastrophes dans les pays en développement sans littoral", les intervenants ont mis l'accent sur la nécessité pour ces pays de mettre en œuvre des solutions innovantes pour remédier à leurs multiples vulnérabilités liées au climat.

À cet égard, ils ont recommandé de renforcer les infrastructures capables de faire face aux effets du changement climatique, de garantir un accès équitable au financement climatique et d'élaborer des politiques de gestion durable des ressources grâce à une coopération constructive entre tous les pays.

Par ailleurs, les panélistes ont estimé que les pays en développement sans littoral sont plus vulnérables aux répercussions du changement climatique en raison de leur dépendance à des secteurs sensibles au climat tels que l'agriculture, outre les contraintes liées à l'accès aux ressources hydriques.

Les intervenants n'ont pas manqué de mettre en lumière les lourdes conséquences des changements climatiques sur les glaciers de certains pays en développement sans littoral, qui connaissent un recul significatif, avec un allongement des saisons marquées par des températures élevées et une exposition plus fréquente aux catastrophes naturelles telles que les inondations et les sécheresses.

En outre, ils ont insisté sur le fait que, malgré leur immense potentiel commercial, ces pays rencontrent des difficultés dans les échanges commerciaux, non pas par manque d'ambition ou d'efforts, mais en raison de problèmes structurels liés, en particulier, à l'absence d'accès direct à la mer, au coût élevé du transport international, à la faiblesse des infrastructures et à la longueur des routes de transport.

Appelant à un investissement accru dans le domaine des énergies renouvelables, les participants ont souligné l'importance du transfert de technologies, du soutien financier international et de la réalisation d'investissements majeurs dans des infrastructures capables de s'adapter aux changements climatiques.

La 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (du 5 au 8 août) vise à repenser le cheminement du développement dans ces pays et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable.

La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

MA

IL

MY

MAP 070848 GMT Août 2025

MAPA 07/08/2025 11h41 – 0029

تركمنستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية .. تجاوز العزلة الجغرافية رهين بالاستثمار في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط (مسؤول)

أوازا (تركمنستان)، 7 غشت 2025 /ومع/ أكد مدير الاستراتيجية والقيادة والتنسيق بين أنواع النقل بوزارة النقل واللوجستيك، عادل باهي، اليوم الخميس خلال مائدة مستديرة ضمن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية المنعقد بمدينة أوازا (تركمنستان)، أن تجاوز العزلة الجغرافية رهين بالاستثمار في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط.

وأوضح السيد باهي، خلال مناقشة موضوع "ممرات النقل المتكاملة والربط الرقمي والممرات الطاقية لتسريع تنمية البلدان النامية غير الساحلية"، أن تجاوز العزلة الجغرافية يبدأ باستثمارات واسعة النطاق في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط، تجمع بين الطرق والسكك الحديدية والموانئ الجافة ومنصات الخدمات اللوجستية.

كما أشار إلى أن معالجة فجوة الربط في البلدان النامية غير الساحلية تتطلب استجابة شاملة على أبعاد استراتيجية تهم، على الخصوص، تسريع تطوير البنية التحتية متعددة الوسائط.

وأضاف أن الأمر يتعلق أيضا بالابتكار والتمويل الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية، داعيا إلى إدماج أفضل لمشاريع النقل في آليات تمويل المناخ، لاسيما تلك الداعمة للسكك الحديدية والخدمات اللوجستية متعددة الوسائط وممرات الشحن منخفضة الانبعاثات.

وفي هذا الصدد، أكد المسؤول بوزارة النقل واللوجستيك أن المبادرة الملكية لتسهيل ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي تمثل مقترحا ملموسا يمكن هذه البلدان من الاستفادة من البنية التحتية للمغرب، مضيفا أن المملكة تؤكد التزامها بالعمل إلى جانب البلدان النامية غير الساحلية وجميع شركاء التنمية لتحويل القيود الجغرافية إلى ممرات للفرص، قائمة على البنية التحتية والطموح والازدهار المشتركين.

وعلى مستوى بناء القدرات المؤسسية والتقنية، عبر السيد باهي عن استعداد المغرب لدعم جهود بناء القدرات من خلال، على الخصوص، مؤسساته الهندسية واللوجستية والتكوينية، لفائدة الدول النامية غير الساحلية الراغبة في تطوير وإدارة أنظمة النقل عبر الحدود.

وفي ما يخص رقمنة إجراءات الحدود والسلاسل اللوجستية، ذكر السيد باهي باستثمار المغرب، بشكل كبير، في أنظمة إدارة الموانئ والتتبع الرقمي للشحن، داعيا إلى ملاءمة المعايير التقنية مع الحكامة المشتركة للممرات.

ويناقش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية، المنظم في الفترة من 5 إلى 8 غشت الجاري، سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بآلماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ك ج

سه

ومع 071041 جمت غشت 2025

MAPF 07/08/2025 13h01 – 0047

Turkménistan-Maroc-ONU-Conférence =PHOTO+VIDÉO=

Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral: Des corridors intégrés de transport pour favoriser le désenclavement (responsable)

Awaza (Turkménistan), 07/08/2025 (MAP) - Le désenclavement des pays en développement sans littoral passe par l'investissement dans des corridors de transport intégrés et multimodaux, a affirmé, jeudi à Awaza (Turkménistan), le directeur de la stratégie, du pilotage et de la coordination des transports au ministère du Transport et de la Logistique, Adil Bahi.

Intervenant lors d'une table ronde organisée dans le cadre des travaux de la troisième Conférence des Nations Unies (ONU) sur les pays en développement sans littoral, M. Bahi a souligné que la lutte contre l'enclavement géographique commence par des investissements à grande échelle dans des corridors de transport intégrés combinant routes, chemins de fer, ports secs et plateformes logistiques.

Pour combler le déficit de connectivité dans les pays en développement sans littoral, M. Bahi a prôné l'accélération du développement des infrastructures multimodales.

Le responsable a en outre mis l'accent sur l'importance de l'innovation et du financement, soulignant que ce dernier reste un obstacle majeur. Pour y remédier, il a plaidé pour une meilleure intégration des projets de transport dans les mécanismes de financement climatique, en particulier ceux soutenant les infrastructures ferroviaires, la logistique multimodale et les corridors de fret à faibles émissions.

Mettant en avant l'importance de l'initiative Royale visant à faciliter l'accès des pays du Sahel à l'Océan Atlantique, qui permettra à ces pays de tirer profit des infrastructures marocaines, M. Bahi a réaffirmé l'engagement du Royaume à œuvrer, aux côtés des pays en développement sans littoral et de l'ensemble des partenaires, pour transformer les contraintes géographiques en corridors d'opportunités fondés sur des infrastructures solides, une vision ambitieuse et une prospérité partagée.

Sur le plan du renforcement des capacités institutionnelles et techniques, le responsable marocain a exprimé la disposition du Royaume à accompagner les efforts de développement des compétences, notamment à travers ses institutions spécialisées en ingénierie, logistique et formation, au profit des pays en développement sans littoral désireux de développer et gérer des systèmes de transport transfrontaliers.

S'agissant de la dématérialisation des procédures frontalières et des chaînes logistiques, M. Bahi a rappelé les investissements considérables du Maroc dans les systèmes de gestion portuaire et de traçabilité numérique du fret, appelant à adapter les normes techniques aux besoins d'une gouvernance commune des corridors.

La troisième Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral, qui se tient du 5 au 8 août, vise à repenser le parcours de développement de ces pays enclavés. Elle constitue une plateforme d'échange entre délégations de haut niveau, responsables internationaux, investisseurs et organisations, afin de débattre, notamment, de l'élaboration de stratégies pour intégrer pleinement les enjeux spécifiques de ces pays dans les politiques mondiales, les plans d'investissement et les perspectives liées à l'agenda du développement durable.

La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

CA

MY

MAP 071201 GMT Août 2025

MAPA 07/08/2025 11h41 – 0029

تركمنستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية .. تجاوز العزلة الجغرافية رهين بالاستثمار في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط (مسؤول)

أوازا (تركمنستان)، 7 غشت 2025 /ومع/ أكد مدير الاستراتيجية والقيادة والتنسيق بين أنواع النقل بوزارة النقل واللوجستيك، عادل باهي، اليوم الخميس خلال مائدة مستديرة ضمن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية المنعقد بمدينة أوازا (تركمنستان)، أن تجاوز العزلة الجغرافية رهين بالاستثمار في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط.

وأوضح السيد باهي، خلال مناقشة موضوع "ممرات النقل المتكاملة والربط الرقمي والممرات الطاقية لتسريع تنمية البلدان النامية غير الساحلية"، أن تجاوز العزلة الجغرافية يبدأ باستثمارات واسعة النطاق في ممرات النقل المتكاملة ومتعددة الوسائط، تجمع بين الطرق والسكك الحديدية والموانئ الجافة ومنصات الخدمات اللوجستية.

كما أشار إلى أن معالجة فجوة الربط في البلدان النامية غير الساحلية تتطلب استجابة شاملة على أبعاد استراتيجية تهتم، على الخصوص، تسريع تطوير البنية التحتية متعددة الوسائط.

وأضاف أن الأمر يتعلق أيضا بالابتكار والتمويل الذي لا يزال يشكل عقبة رئيسية، داعيا إلى إدماج أفضل لمشاريع النقل في آليات تمويل المناخ، لاسيما تلك الداعمة للسكك الحديدية والخدمات اللوجستية متعددة الوسائط وممرات الشحن منخفضة الانبعاثات.

وفي هذا الصدد، أكد المسؤول بوزارة النقل واللوجستيك أن المبادرة الملكية لتسهيل ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي تمثل مقترحا ملموسا سيتمكن هذه البلدان من الاستفادة من البنية التحتية للمغرب، مضيفا أن المملكة تؤكد التزامها بالعمل إلى جانب البلدان النامية غير الساحلية وجميع شركاء التنمية لتحويل القيود الجغرافية إلى ممرات للفرص، قائمة على البنية التحتية والطموح والازدهار المشتركين.

وعلى مستوى بناء القدرات المؤسسية والتقنية، عبر السيد باهي عن استعداد المغرب لدعم جهود بناء القدرات من خلال، على الخصوص، مؤسساته الهندسية واللوجستية والتكوينية، لفائدة الدول النامية غير الساحلية الراغبة في تطوير وإدارة أنظمة النقل عبر الحدود.

وفي ما يخص رقمنة إجراءات الحدود والسلاسل اللوجستية، ذكر السيد باهي باستثمار المغرب، بشكل كبير، في أنظمة إدارة الموانئ والتتبع الرقمي للشحن، داعيا إلى ملاءمة المعايير التقنية مع الحكامة المشتركة للممرات.

ويناقش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية، المنظم في الفترة من 5 إلى 8 غشت الجاري، سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ك ج

سه

ومع 071041 جمعت غشت 2025

MAPF 07/08/2025 13h01 – 0047

Turkménistan-Maroc-ONU-Conférence =PHOTO+VIDÉO=

Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral: Des corridors intégrés de transport pour favoriser le désenclavement (responsable)

Awaza (Turkménistan), 07/08/2025 (MAP) - Le désenclavement des pays en développement sans littoral passe par l'investissement dans des corridors de transport intégrés et multimodaux, a affirmé, jeudi à Awaza (Turkménistan), le directeur de la stratégie, du pilotage et de la coordination des transports au ministère du Transport et de la Logistique, Adil Bahi.

Intervenant lors d'une table ronde organisée dans le cadre des travaux de la troisième Conférence des Nations Unies (ONU) sur les pays en développement sans littoral, M. Bahi a souligné que la lutte contre l'enclavement géographique commence par des investissements à grande échelle dans des corridors de transport intégrés combinant routes, chemins de fer, ports secs et plateformes logistiques.

Pour combler le déficit de connectivité dans les pays en développement sans littoral, M. Bahi a prôné l'accélération du développement des infrastructures multimodales.

Le responsable a en outre mis l'accent sur l'importance de l'innovation et du financement, soulignant que ce dernier reste un obstacle majeur. Pour y remédier, il a plaidé pour une meilleure intégration des projets de transport dans les mécanismes de financement climatique, en particulier ceux soutenant les infrastructures ferroviaires, la logistique multimodale et les corridors de fret à faibles émissions.

Mettant en avant l'importance de l'initiative Royale visant à faciliter l'accès des pays du Sahel à l'Océan Atlantique, qui permettra à ces pays de tirer profit des infrastructures marocaines, M. Bahi a réaffirmé l'engagement du Royaume à œuvrer, aux côtés des pays en développement sans littoral et de l'ensemble des partenaires, pour transformer les contraintes géographiques en corridors d'opportunités fondés sur des infrastructures solides, une vision ambitieuse et une prospérité partagée.

Sur le plan du renforcement des capacités institutionnelles et techniques, le responsable marocain a exprimé la disposition du Royaume à accompagner les efforts de développement des compétences, notamment à travers ses institutions spécialisées en ingénierie, logistique et formation, au profit des pays en développement sans littoral désireux de développer et gérer des systèmes de transport transfrontaliers.

S'agissant de la dématérialisation des procédures frontalières et des chaînes logistiques, M. Bahi a rappelé les investissements considérables du Maroc dans les systèmes de gestion portuaire et de traçabilité numérique du fret, appelant à adapter les normes techniques aux besoins d'une gouvernance commune des corridors.

La troisième Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral, qui se tient du 5 au 8 août, vise à repenser le parcours de développement de ces pays enclavés. Elle constitue une plateforme d'échange entre délégations de haut niveau, responsables internationaux, investisseurs et organisations, afin de débattre, notamment, de l'élaboration de stratégies pour intégrer pleinement les enjeux spécifiques de ces pays dans les politiques mondiales, les plans d'investissement et les perspectives liées à l'agenda du développement durable.

La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

CA

MY

MAP 071201 GMT Août 2025

MAPA 08/08/2025 09h44 – 0017

تركمنستان/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر

تركمنستان.. الدعوة إلى تعبئة الموارد المالية وإقامة شراكات دولية لدعم التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية (مؤتمر)

أوازا (تركمنستان) 8 غشت 2025 /ومع/ دعا المشاركون في مائدة مستديرة عقدت ضمن أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية بمدينة أوزا في تركمنستان، أمس الخميس، إلى تعبئة الموارد المالية وإقامة شراكات دولية من أجل دعم التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية.

واعتبروا، خلال جلسة رفيعة المستوى لمناقشة سبل تعزيز الموارد لتمويل التنمية المستدامة للدول النامية غير الساحلية، في إطار أشغال المؤتمر (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن من شأن تقاسم أفضل الممارسات والتجارب الناجحة أن يحفز على مزيد من التدابير الهيكلية والمؤسسية المساعدة في تحقيق التنمية.

وأكد متدخلون وطنيون وخبراء من خلفيات متنوعة على أهمية الإصلاح الجوهري للهيكل المالي الدولي من أجل تطوير البنيات التحتية للدول النامية غير الساحلية التي تعاني حاليا من عدة مشاكل مرتبطة بالبعد عن البحار.

وشدد المتدخلون على ضرورة إحداث آليات متعددة الأطراف، بإشراف من الأمم المتحدة، لمتابعة التنسيق الدولي في مجال التعاون لتعزيز التنمية في هذه الدول وتعبئة الموارد الأساسية لإحداث التغيير الذي يحسن من مؤشرات النمو لديها ويتجاوز العقبات الجغرافية.

وحدثوا على تحسين شروط حصول هذه الدول على الديون الموجهة للتنمية المستدامة، خاصة أن الكثير منها تعاني من تحديات سداد ديونها المستحقة، مع تنويع مصادر التمويل، لا سيما عبر مساهمة القطاع الخاص، لسد فجوات التمويل العمومي لدى هذه الدول، بالإضافة إلى تحديث إدارات الضرائب والجمارك وتحسين شفافية الميزانية التي من شأنها التشجيع على جلب تمويلات واستثمارات طويلة الأمد.

وكرر اقتراح تنفيذ استثمارات موجهة لقطاعات إنتاجية حسب الحاجيات الملحة للدول النامية غير الساحلية، من خلال جلب تمويلات متكاملة وشراكات نوعية، مؤكداً أن التمويل الفعال يعتمد أيضا على مشاركة المجتمعات المحلية.

ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالأماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ومع 080844 جمت غشت 2025

MAPF 08/08/2025 11h41 – 0034
Turkménistan-ONU-Littoral-Conférence

Pays en développement sans littoral: Le développement durable passe par la mobilisation des financements et des partenariats (conférence)

Awaza (Turkménistan), 08/08/2025 (MAP) - Les participants à une table ronde organisée jeudi à Awaza, au Turkménistan, dans le cadre de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (PDSL), ont appelé à la mobilisation de ressources financières et à la mise en place de partenariats internationaux pour soutenir le développement durable dans ces pays.

Lors d'une séance de haut niveau pour discuter des moyens de renforcer le financement du développement durable dans les PDSL, les panélistes ont estimé que le partage des meilleures pratiques et des expériences réussies poussera vers la mise en place de nouvelles mesures structurelles et institutionnelles favorisant le développement.

Des intervenants nationaux et des experts de divers horizons ont souligné l'importance d'une réforme fondamentale de l'architecture financière internationale pour développer les infrastructures des PDSL, qui souffrent actuellement de nombreux problèmes liés à leur enclavement.

Par ailleurs, les participants ont insisté sur la nécessité d'établir des mécanismes multilatéraux, supervisés par les Nations Unies, pour suivre la coopération internationale visant à renforcer le développement de ces pays et de mobiliser les ressources nécessaires pour améliorer leurs indicateurs de croissance et les aider à surmonter les obstacles géographiques.

Ils ont appelé, de même, à assouplir les conditions d'éligibilité de ces pays aux prêts dédiés au développement durable, d'autant plus que nombre d'entre eux trouvent des difficultés à rembourser leurs dettes, préconisant la diversification des sources de financement, notamment par le biais de contributions du secteur privé, afin de combler le déficit de financement public dans ces pays.

L'accent a été également mis sur l'importance de moderniser les administrations fiscales et douanières et d'améliorer la transparence budgétaire pour encourager les financements et les investissements à long terme.

Les intervenants ont proposé, d'autre part, de mener des investissements orientés vers les secteurs productifs en fonction des besoins urgents des PDSL, en s'appuyant sur des financements et des partenariats de qualité et en impliquant les communautés locales.

Organisée du 5 au 8 août, la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral vise à repenser le parcours de développement de ces pays. Elle offre également l'opportunité aux délégations de haut niveau, aux responsables internationaux, aux investisseurs et aux organisations de se rencontrer, notamment pour élaborer des stratégies visant à renforcer l'intégration des problématiques de ces pays dans l'élaboration des politiques mondiales et des plans d'investissement.

La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

MY

MAP 081040 GMT Août 2025

MAPA 08/08/2025 14h10 – 0040

تركمنستان/المغرب/الأمم المتحدة/دول غير ساحلية/مؤتمر (صورة + فيديو)

تركمنستان .. اختتام أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

أوازا (تركمنستان) 8 غشت 2025 /ومع/ اختتمت، اليوم الجمعة بأوازا بجمهورية تركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية التي توجت باعتماد الإعلان السياسي للمؤتمر، والمصادقة على تقريره العام الذي أكد على ضرورة التعاون وتعبئة الموارد لدعم البلدان غير الساحلية في معالجة نقاط ضعفها الجغرافي.

وعبر الإعلان السياسي للمؤتمر، الذي نظم على هامشه منتدى للقطاع الخاص وآخر للشباب، عن الالتزام الراسخ للمشاركين بالعمل بشكل جماعي للوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل أوازا للفترة 2024-2034 المتعلق بالنهوض بالدول النامية غير الساحلية.

واعتبرت الأمانة العامة للمؤتمر، رباب فاطمة، في كلمة بالمناسبة، أن برنامج العمل والإعلان السياسي يضعان رؤية واضحة ويرسمان مسارا متميزا بالنسبة لهذه الدول خلال العقد المقبل.

وأضافت أن الأولوية الأساسية تكمن في فك العزلة الجغرافية عن الدول النامية غير الساحلية، من خلال الاستثمار في البنيات التحتية واعتماد حرية النقل العابر للدول النامية غير الساحلية، والمساعدة في تحقيق التحول الهيكلي.

وشددت رباب فاطمة، وهي أيضا الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على ضرورة الاهتمام أكثر بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير المبادلات التجارية والتكامل الإقليمي، وتعزيز القدرة على التكيف والصمود في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث.

من جهته، أكد رشيد ميريدوف، رئيس المؤتمر، أن برنامج العمل الذي تمخض عن أشغال هذا الحدث بمثابة ميثاق جديد بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى ضمان التناسق بين السياسات الاقتصادية والتنموية والموارد المتاحة، وإقامة شراكات قوية متعددة الأطراف مع دول العبور وشركاء التنمية ومنظومة الأمم المتحدة، وكذا القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وأبرز أن تطوير الدول النامية غير الساحلية "مسؤولية مشتركة، وهي قضية تهم المنتظم الدولي"، مشددا على أن من شأن الالتزامات المعبر عنها في الإعلان السياسي أن "تحول التحديات إلى فرص" من أجل تنمية وازدهار هذه الدول.

وناقش المؤتمر (من 5 إلى 8 غشت الجاري) سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث شكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

وعرف المؤتمر مشاركة المغرب بوفد هام قاده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، وضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

ج ب

ك ج

ومع 081310 جمت غشت 2025

The book cover features a teal background with a fine, woven texture. It is framed by thick, curved borders in dark blue and orange at the top-right and bottom-left corners. Two dark blue L-shaped brackets are positioned on the left and right sides, framing the central text.

Presse écrite et digitale

قيوح: المغرب يؤمن بالتعاون الدولي

أكد وزير النقل واللوجستيك عبد الصمد قيوح، اليوم الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية. وأوضح قيوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية. وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال مبادرات عدة، أبرزها المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول. وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واعدة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ. من جهة أخرى، قال قيوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، التي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة. وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة. وشدد قيوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة للملك محمد السادس، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية. من جانب آخر، أبرز الوزير أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها المتزايد للتحديات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة. وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية". وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا، "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالأزمات المتداخلة والتوترات المتنامية". ويمثل المغرب في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.



تركمنستان.. المغرب يشارك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

العلم - الرباط انطلقت، اليوم الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة وفد مغربي يقوده عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجستيك. وجرى الجلسة العامة الافتتاحية لهذا المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، بحضور الزعيم الوطني لتركمنستان غوربانغولي بيردي محمدوف، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء دول وحكومات وممثلي الدول المشاركة. ويمثل المغرب وفد يقوده عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجستيك ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنينو، وعدد من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. وأكد الزعيم الوطني لتركمنستان، في كلمة بالمناسبة، أن العمل المشترك الذي سيتم القيام به خلال أشغال المؤتمر يمكن أن يساهم في ضمان الأمن والتنمية المستدامة للدول غير الساحلية، معتبرا أنها تستحق، نظرا لموقعها الجغرافي، اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المجال التجاري والبنية التحتية للنقل. وشدد على أن هذه الدول، التي توجد في قارات مختلفة، تنجز مشاريع واعدة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، مشيرا إلى أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وهي قادرة على تعزيز العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية. ورأى أنه حان الوقت لاعتماد منهج وآليات جديدة وفعالة لمعالجة قضايا الارتباط بالبحار بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، مؤكدا دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي من شأنها تحقيق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة وتمكن من خلق آفاق جديدة من التنمية. من جهته، أبرز أنطونيو غوتيريش أن الأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى إيجاد التمويل المناسب لمستقبل هذه الدول ومن أجل تحقيق الإصلاحات في العديد من المجالات. وشدد على أنه يمكن للدول النامية غير الساحلية مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها على مستوى إيجاد منافذ للأسواق ومواجهة التنافسية الكبيرة في المجال التجاري، داعيا إلى وضع استراتيجيات تروم جلب الموارد المالية من أجل تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنمية هذه الدول. واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هناك توجها للاهتمام بالتضامن الدولي وتحمل المسؤولية لإيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز التعاون مع هذه الدول، بالخصوص، على مستوى التكنولوجيات ونقل البضائع. وناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا البلدان غير الساحلية في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. وستقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان النامية غير الساحلية، لاسيما أنها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار. ويرى المنظمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجستية. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، والثانية في نوفمبر 2014 ببيننا (النمسا).

تركمنستان .. انطلاق أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة المغرب

أصوات-الرباط انطلقت، اليوم الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة وفد مغربي يقوده عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجستيك. وجررت الجلسة العامة الافتتاحية لهذا المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، بحضور الزعيم الوطني لتركمنستان غوربانغولي بيردي محمدوف، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء دول وحكومات وممثلي الدول المشاركة. ويمثل المغرب وفد يقوده عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجستيك ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معينو، وعدد من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. وأكد الزعيم الوطني لتركمنستان، في كلمة بالمناسبة، أن العمل المشترك الذي سيتم القيام به خلال أشغال المؤتمر يمكن أن يساهم في ضمان الأمن والتنمية المستدامة للدول غير الساحلية، معتبرا أنها تستحق، نظرا لموقعها الجغرافي، اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المجال التجاري والبنيات التحتية للنقل. وشدد على أن هذه الدول، التي توجد في قارات مختلفة، تنجز مشاريع واعدة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، مشيرا إلى أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وهي قادرة على تعزيز العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية. ورأى أنه حان الوقت لاعتماد منهج وآليات جديدة وفعالة لمعالجة قضايا الارتباط بالبحار بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، مؤكدا دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي من شأنها تحقيق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة وتمكن من خلق آفاق جديدة من التنمية. من جهته، أبرز أنطونيو غوتيريش أن الأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى إيجاد التمويل المناسب لمستقبل هذه الدول ومن أجل تحقيق الإصلاحات في العديد من المجالات. وشدد على أنه يمكن للدول النامية غير الساحلية مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها على مستوى إيجاد منافذ للأسواق ومواجهة التنافسية الكبيرة في المجال التجاري، داعيا إلى وضع استراتيجيات تروم جلب الموارد المالية من أجل تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنمية هذه الدول. واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هناك توجها للاهتمام بالتضامن الدولي وتحمل المسؤولية لإيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز التعاون مع هذه الدول، بالخصوص، على مستوى التكنولوجيا ونقل البضائع. وناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا البلدان غير الساحلية في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. وستقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان النامية غير الساحلية، لاسيما أنها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار. ويرى المنظّمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجستية. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، والثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

قيوح: المغرب يجعل من التعاون مع الدول غير الساحلية أولوية استراتيجية

هبة بريسأكد وزير النقل واللوجستيك، وأوضح قيوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية. وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالته الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول. وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واعدة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ. ومن جهة أخرى، قال قيوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا لتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة. وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة. وشدد قيوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة لجلالته الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية. من جانب آخر، أبرز قيوح أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها المتزايد للتقلبات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة. وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية". وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالأزمات المتداخلة والتوترات المتنامية". ويمثل المغرب في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

قيوح من تركمنستان: المغرب جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية

أكد وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية. وأوضح قيوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية. وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالة الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول. وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واعدة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ. ومن جهة أخرى، قال قيوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة. وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة. وشدد قيوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تحسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية. من جانب آخر، أبرز قيوح أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها المتزايد للتحديات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة. وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية". وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالآزمات المتداخلة والتوترات المتنامية". ويمثل المغرب في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.



قيوح: المغرب يجعل من دعم الدول غير الساحلية أولوية استراتيجية في تعاونه الدولي

أكد وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، أن المغرب يضع التعاون مع الدول غير الساحلية، خاصة في القارة الإفريقية، ضمن أولوياته الاستراتيجية، مشدداً على أن المملكة تواصل تحت قيادة الملك محمد السادس تقديم دعم ملموس لهذه الدول، من خلال مشاريع تنمية وأشكال تعاون متعددة الأبعاد. جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها الوزير، اليوم الثلاثاء، في الجلسة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول الدول النامية غير الساحلية، المنعقد بمدينة أوازا بتركمنستان، والذي تتواصل أشغاله إلى غاية 8 غشت الجاري. وقال قيوح إن رؤية المغرب تقوم على روح التضامن والتنمية المشتركة، مشيراً إلى أن مبادرة الملك محمد السادس بتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، تمثل نموذجاً قوياً لهذا التوجه، باعتبارها رافعة استراتيجية للتنمية ودمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية. كما أبرز الوزير أن المملكة أطلقت مجموعة من المبادرات الرائدة في إطار هذا التوجه، من بينها تفعيل لجان المناخ الإفريقية، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، ومبادرات "Triple A" و"Triple S" الخاصتين بتكثيف الفلاحة وتعزيز الأمن والاستقرار في القارة. ورحب الوزير المغربي باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة للفترة 2024-2034، واعتبرها محطة مفصلية في دعم الدول غير الساحلية، داعياً إلى تعاون دولي فعال واستثمارات حقيقية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لهذه الدول. كما شدد قيوح على أن التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، مثل ارتفاع تكاليف العبور والتعرض للتقلبات الاقتصادية، تفرض على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود وتفعيل شراكات مبتكرة تركز على ربط هذه الدول بالأسواق العالمية، وتطوير بنيتها التحتية، وتعزيز قدراتها الإنتاجية. يُذكر أن الوفد المغربي يضم إلى جانب الوزير قيوح، السفير عمر هلال، والسفير محمد رشيد معنينو، وعدداً من المسؤولين والدبلوماسيين.

انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر أممي

تم اليوم الثلاثاء بأوازا، بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة: "إن دور المغرب تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكّننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية". وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز السفير المغربي رؤية الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي إستراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر المتحدث أن المغرب سيشترك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على إستراتيجية الملك لمساعدة هذه البلدان، وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف، لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، ما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، ولاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنينو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. وناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، ويشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع إستراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

إنتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية

هبة بريستم اليوم الثلاثاء بأوازا، ب وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال، في تصريح نقلته وكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة: "إن دور المغرب تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية". وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليلسط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز السفير المغربي رؤية الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي إستراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر المتحدث أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على إستراتيجية الملك لمساعدة هذه البلدان، وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف، لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، ما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، ولاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معينو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، ويشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع إستراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفينا (النمسا).

تركمنستان.. انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

تم الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له". وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي يمتاز بالتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالة الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى السيد هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معينو، وعددًا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

تركمنستان.. انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

تم اليوم الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له"، وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالته الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويطيء تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنينو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر 2014 بفيينا (النمسا).

تركمنستان... انتخاب المغرب لتمثيل إفريقيا في مؤتمر دولي حول البلدان النامية غير الساحلية

تم الثلاثاء 4 غشت 2025، بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما يمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له". وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز هلال رؤية الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).



المغرب ينتخب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية

ناظور سيتي: متابعة تم انتخاب المغرب، اليوم الثلاثاء بمدينة أوازا في تركمانستان، في شخص السفير عمر هلال، الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، نائباً لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. الإعلان جاء خلال الجلسة العامة الافتتاحية لأشغال المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من مختلف دول العالم. ويأتي انتخاب المغرب لتمثيل القارة الإفريقية في هذا المنصب تنويعاً لدوره المتنامي في دعم الدول النامية غير الساحلية، حيث أكد هلال أن هذا التعيين يعكس إشادة المجتمع الدولي بمساهمة المملكة في هذا المجال. كما أبرز أن المؤتمر يهدف إلى مناقشة التحديات التنموية التي تواجه هذه الدول، والتي تمثل 9 في المائة من سكان العالم وسدس أعضاء الأمم المتحدة. وفي تصريح له بالمناسبة، شدد هلال على أهمية إصدار إعلان سياسي في ختام المؤتمر، يعبر عن التضامن الدولي مع هذه البلدان، إلى جانب اعتماد خطة عمل شاملة لتعزيز قدرتها على التكيف، وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي عبر دعم التجارة والاستثمار وتحسين الربط الطرقي واللوجستي. وسلط هلال الضوء على الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس في دعم الدول النامية غير الساحلية، من خلال مبادرتين رائدتين: "المبادرة الأطلسية" لتمكين دول الساحل من الوصول إلى المحيط الأطلسي، ومبادرة "فك العزلة عن دول الساحل"، وذلك في إطار تعزيز التعاون جنوب-جنوب وتكريس البعد التضامني المغربي في القارة الإفريقية. ويترأس الوفد المغربي المشارك في المؤتمر وزير النقل واللوجستيك عبد الصمد قيوح، ويضم السفير هلال وسفير المملكة المعتمد في عدد من دول آسيا الوسطى، بالإضافة إلى دبلوماسيين ومسؤولين من وزارة النقل. ويشارك المغرب في ثلاث جلسات موازية لعرض تجربته وسياساته في دعم هذه الدول، في انسجام تام مع أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

Kayouh : « Les pays sans littoral, une priorité stratégique pour le Maroc »

Le Maroc a réaffirmé, lors de la Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral à Awaza, son engagement ferme en faveur d'une coopération renforcée avec ces États, notamment africains. Le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh. » Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement », a souligné Abdessamad Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique. Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative « Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques » (AAA), l'initiative pour « la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique » (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir. Par ailleurs, Abdessamad Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi. Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté Abdessamad Kayouh. Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné. D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté

internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Ces partenariats doivent se concentrer sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé. Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

Turkménistan: Lancement de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral avec la participation du Maroc

La troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est ouverte, mardi à Awaza en Turkménistan, avec la participation du Maroc. Le Royaume est représenté à cette conférence par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la Logistique. La séance inaugurale de ce congrès, qui se poursuit jusqu'au 8 août, s'est déroulée en présence du leader national du Turkménistan, Gurbanguly Berdimuhamedow, du Secrétaire général de l'ONU Antonio Guterres, de chefs d'État et de gouvernement et de représentants des pays participants. Dans une allocution de circonstance, le leader national du Turkménistan a souligné que les travaux de cette conférence sont de nature à contribuer à la sécurité et au développement durable des pays sans littoral, estimant que compte tenu de leur position stratégique, un intérêt particulier doit être accordé à ces pays afin de favoriser leur développement économique et de renforcer leur écosystème commercial et leurs infrastructures de transport. Ces pays, situés sur différents continents, réalisent des projets prometteurs dans les domaines du commerce, de l'investissement, de la technologie et des sciences, a-t-il relevé, notant que ces États, riches de leur patrimoine culturel, sont à même de contribuer au renforcement des relations internationales et des politiques régionales. Et d'ajouter que le moment est venu pour adopter de nouvelles approches et des mécanismes plus efficaces pour traiter les questions relatives au rapport des pays en développement sans littoral avec la mer, mettant en avant l'appui de son pays aux efforts des Nations Unies dans ce domaine. De son côté, M. Guterres a relevé que l'ONU est activement engagée dans les efforts visant le développement durable des pays en développement sans littoral, plaidant en faveur de la mise en place de stratégies visant à mobiliser des ressources financières nécessaires afin d'aider ces pays à surmonter les entraves à leur développement. À cet égard, le secrétaire général des Nations unies a souligné l'importance de promouvoir la solidarité internationale et d'assumer la responsabilité en vue de renforcer la coopération avec ces pays, en particulier dans le domaine des technologies et du transport de marchandises. Selon l'ONU, les pays en développement sans accès direct à la mer souffrent de l'isolement et sont confrontés à des problèmes de commerce international, de connectivité et de développement économique, avec un fort impact sur leur développement. À travers des débats, des rencontres entre des responsables de haut niveau et des experts ainsi que des investisseurs et des représentants d'organisations internationales, la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral offre l'occasion de concevoir des solutions innovantes et établir des partenariats stratégiques pour aider ces pays à libérer leur potentiel et à atteindre leurs objectifs de développement durable.

Le Maroc fait de la coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique

Le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh. »Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement", a souligné M. Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique. Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative « Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques » (AAA), l'initiative pour « la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique » (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir. Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi. Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté M. Kayouh. Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné. D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Ces partenariats doivent se concentrer

sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé. Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

Le Maroc réaffirme son engagement envers les pays africains sans littoral

Le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, a souligné mardi, à Oaza, que le Maroc place la coopération avec les pays sans littoral, notamment africains, au rang de priorité stratégique. Intervenant lors de la session plénière du troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, le ministre a rappelé que cette orientation s'inscrit dans la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, fondée sur la solidarité et le développement partagé. Parmi les initiatives phares figure le projet royal visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique. Ce programme, a-t-il expliqué, met à disposition des infrastructures routières, ferroviaires et portuaires modernes, tout en partageant l'expertise marocaine. Selon M. Kayouh, cette ouverture constitue « une opportunité majeure pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales et renforcer leur indépendance stratégique ». Le ministre a également cité d'autres actions marquantes : les trois commissions africaines du climat, le Centre de compétences en changement climatique, l'initiative « Triple A » pour adapter l'agriculture africaine aux changements climatiques, ainsi que l'initiative « Triple S » pour la durabilité, la stabilité et la sécurité sur le continent. Le Maroc a par ailleurs salué l'adoption du nouveau plan d'action "Oaza" pour la période 2024-2034, destiné à renforcer les interconnexions, favoriser la transition énergétique et accroître la résilience économique des pays sans littoral. M. Kayouh a appelé les partenaires de développement, notamment les Nations Unies, à intensifier leurs investissements et à honorer leurs engagements pour une croissance inclusive. Rappelant les difficultés structurelles de ces États – isolement des marchés, coûts de transport élevés, vulnérabilité aux crises – le ministre a plaidé pour des partenariats innovants capables de transformer durablement leurs économies. La délégation marocaine comprenait, outre M. Kayouh, Omar Hilale, ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, ainsi que Mohamed Rachid Maaninou, ambassadeur du Maroc au Kazakhstan, au Tadjikistan, au Turkménistan et au Kirghizistan. pou

Abdessamad Kayouh : Le Maroc fait de la coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique

Le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh. "Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement", a souligné M. Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique. Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative "Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques" (AAA), l'initiative pour "la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique" (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir. Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi. Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté M. Kayouh. Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné. D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Ces partenariats doivent se concentrer

sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé. Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

Le Maroc vice-président de la 3^e Conférence onusienne sur les pays en développement sans littoral

L'annonce de la vice-présidence du Royaume, en la personne de Omar Hilale, a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Le Maroc élu vice-président de la 3ème Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la 3ème Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Le Maroc élu vice-président de la conférence de l'ONU sur les pays sans littoral

Le Maroc a été élu, ce mardi 5 août, à la vice-présidence de la troisième Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral (PDSL), qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'élection du Royaume s'est faite par la voix de son représentant permanent auprès de l'ONU, l'ambassadeur Omar Hilale. L'annonce a été faite lors d'une session plénière rassemblant les délégations des pays participants à cet événement organisé du 5 au 8 août. Le Maroc y prend part en tant que représentant du continent africain. Dans une déclaration à la MAP, Omar Hilale a salué cette élection comme «une reconnaissance du rôle actif que joue le Royaume dans les débats internationaux». Cette position, a-t-il souligné, permettra au Maroc de contribuer davantage aux travaux de la conférence et aux réunions parallèles. Une opportunité pour porter la voix des pays enclavés. Reportée à deux reprises, la tenue de cette conférence intervient à un moment jugé crucial. Les pays en développement sans littoral représentent environ 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies. Une proportion qui, selon Omar Hilale, mérite une attention renforcée de la communauté internationale. Le diplomate a mis en exergue les nombreux défis auxquels sont confrontés ces États, notamment l'isolement géographique, les difficultés d'accès aux infrastructures de transport, la faiblesse des investissements et le surcoût des échanges commerciaux. La conférence, a-t-il précisé, vise à aboutir à une déclaration politique de solidarité, assortie d'un plan d'action ciblant la résilience, l'attractivité économique et l'amélioration des connexions régionales et internationales de ces pays. Une stratégie marocaine fondée sur la solidarité Sud-Sud. À cette occasion, Omar Hilale a rappelé l'engagement du Maroc, sous l'impulsion du roi Mohammed VI, en faveur des PDSL, à travers deux initiatives phares. La première concerne l'Initiative atlantique, qui vise à garantir un accès à l'océan Atlantique aux pays du Sahel. La seconde initiative porte sur le désenclavement global de ces pays, dans le cadre d'une politique active de solidarité Sud-Sud. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence pour présenter les grandes lignes de sa stratégie dans ce domaine. Il mettra en avant son action en matière de soutien aux pays sans littoral, sa contribution à l'Agenda 2030 des Nations Unies et ses multiples initiatives de coopération en Afrique. Selon Hilale, l'objectif est d'accompagner ces pays dans leur double lutte contre le sous-développement et le manque d'intégration dans les réseaux de connectivité et de transport. Des enjeux qui freinent leur croissance et augmentent considérablement les coûts de leurs importations et exportations. À noter que la délégation marocaine participant à cette conférence est conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh. Elle comprend également Omar Hilale, l'ambassadeur du Maroc accrédité auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables du ministère du Transport et de la Logistique. Cette troisième édition de la conférence des Nations Unies constitue une plateforme d'échange entre décideurs, institutions internationales, investisseurs et experts. Elle ambitionne de repenser le modèle de développement des PDSL, d'élaborer des politiques inclusives, de concevoir de nouveaux mécanismes d'investissement et d'intégrer leurs préoccupations dans l'agenda mondial du développement durable. Les deux précédentes éditions s'étaient tenues respectivement à Almaty (Kazakhstan) en 2003 et à Vienne (Autriche) en 2014.

Le Maroc vice-président à l'ONU pour les pays sans littoral

Par LeSiteinfo avec MAP Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Le Maroc élu vice-président de la 3ème Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la 3ème Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. "Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles", a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Le Maroc élu vice-président de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. "Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles", a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Transport Minister: Morocco places strategic focus on cooperation with landlocked African Nations

Morocco, thanks to its geographical position and ongoing commitment, has made cooperation with landlocked countries, particularly in Africa, a strategic priority of its cooperation policy, Minister of Transport and Logistics Abdessamad Kayouh said on Tuesday in Awaza, Turkmenistan. "In a spirit of solidarity and shared development, Morocco continues, under the wise leadership of His Majesty King Mohammed VI, to provide concrete support to landlocked African countries through strengthening South-South and triangular development projects, effectively contributing to improving the livelihood of beneficiaries and strengthening their development capacities," Kayouh emphasized during the plenary session of delegations participating in the 3rd United Nations Conference on Landlocked Developing Countries, held until August 8. This commitment has been reflected through several initiatives, notably the Royal Initiative aimed at granting Atlantic Ocean access to Sahel countries, he noted, recalling that this initiative eyes a new framework for cooperation and joint development, by sharing Moroccan experience in infrastructure. This initiative is part of the Royal vision for a united, stable, and prosperous Africa and constitutes a strategic lever for the economic transformation of the Sahel countries by strengthening their strategic independence and promoting their great potential, he said, adding that it is also a great opportunity to integrate these countries into global value chains, thus opening up new prospects for growth and human, social, and economic development for Africa. This Moroccan approach to cooperation also takes shape in several pioneering initiatives, such as the revitalization of the three Climate Commissions launched in 2016 at the African Action Summit, the Climate Change Competence Center, the Adaptation of African Agriculture to Climate Change (AAA) initiative, the initiative for Sustainability, Stability and Security in Africa (SSS), and the African Youth Climate Hub, he said. The minister further expressed Morocco's welcoming of the adoption of the new Awaza Action Plan for the decade 2024-2034, which reflects a collective commitment to strengthening landlocked developing countries' international cooperation in connectivity, energy transition, and economic flexibility. This conference stands as a crucial step in the development process of landlocked countries, ten years after the adoption of the Vienna Program of Action, according to the minister, with a view to assess progress made, commit to engage in strong partnerships and renew international support for the specific needs of these countries amidst a global context marred by multiple crises and growing tensions, he concluded. Morocco is represented at this event by a delegation led by minister Kayouh, including Morocco's Permanent Representative to the UN Omar Hilale, the Kingdom's Ambassador to the Republics of Kazakhstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Kyrgyzstan Mohamed Rachid Maaninou, as well as several diplomats and officials from the Ministry of Transport and Logistics.

Marruecos considera la cooperación con los países sin litoral, especialmente en África, una prioridad estratégica (Kayouh)

Marruecos, con su posición geográfica y su compromiso constante, hizo de la cooperación con los países sin litoral, especialmente en África, una prioridad estratégica de su política de cooperación, afirmó, este martes en Awaza, Turkmenistán, el ministro de Transportes y Logística, Abdessamad Kayouh. « En un espíritu de solidaridad y de desarrollo compartido, Marruecos continúa, bajo la sabia dirección de Su Majestad el Rey Mohammed VI, prestando un apoyo concreto a los países africanos sin litoral, mediante el fortalecimiento de los proyectos de desarrollo Sur-Sur y triangulares, que contribuyen eficazmente a la mejora de las condiciones de vida de los beneficiarios y al fortalecimiento de sus capacidades de desarrollo », subrayó Kayouh durante la sesión plenaria de las delegaciones que participan en la tercera Conferencia de las Naciones Unidas sobre los países en desarrollo sin litoral, que se celebra hasta el 8 de agosto. Este compromiso se materializó en varias iniciativas, en particular la Iniciativa Real destinada a permitir a los países del Sahel acceder al océano Atlántico, señaló antes de recordar que dicha iniciativa tiene por objetivo sentar las bases de un nuevo marco de cooperación y desarrollo común, compartiendo la experiencia marroquí y poniendo a disposición de esos países las infraestructuras viarias, ferroviarias y portuarias. Esta iniciativa se inscribe en el marco de la visión Real de una África solidaria, estable y próspera, y constituye una palanca estratégica para la transformación económica de los países del Sahel, al fortalecer su independencia estratégica y valorizando su gran potencial, añadió para agregar que también representa una gran oportunidad para integrar a esos países en las cadenas de valor mundiales, abriendo así nuevas perspectivas de crecimiento y desarrollo humano, social y económico para África. Este enfoque marroquí de la cooperación se plasma también en varias iniciativas pioneras, tales como la dinamización de las tres Comisiones del Clima lanzadas en 2016 con ocasión de la Cumbre de la Acción Africana, el Centro de Competencias en materia de cambio climático, la iniciativa “Adaptación de la Agricultura Africana al Cambio Climático” (AAA), la iniciativa para “la sostenibilidad, la estabilidad y la seguridad en África” (SSS), así como la Plataforma Africana de la Juventud para el Clima (African Youth Climate Hub), precisó. El Reino está representado en este evento por una delegación encabezada por el ministro de Transportes y Logística, Abdessamad Kayouh, y que incluye, en particular, al embajador representante permanente de Marruecos ante la ONU, Omar Hilale, al embajador del Reino ante las repúblicas de Kazajistán, Tayikistán, Turkmenistán y Kirguistán, Mohamed Rachid Maaninou, así como a varios diplomáticos y responsables en el Ministerio de Transportes y Logística. Map

قيوح: المغرب جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية وخاصة في إفريقيا أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية

المغرب يبرز انخراطه في دعم التنمية اللوجيستكية للدول غير الساحلية خلال مؤتمر أممي بتركمنستان

فصلا عن تعرضها المتزايد للتحديات الدولية، ما يزيد من هشاشتها ويعيق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة، وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه «يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دعمها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية».

وأضاف قيوح أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا «فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسب هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالأزمات المتداخلة والتوترات المتنامية».

ويناقد هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفعية المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات المناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا البلدان غير الساحلية في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بإجندة أعمال التنمية المستدامة.

وستقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان النامية غير الساحلية، لإسبامها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار. ويرى المنظمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجيستية.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، والثانية في نونبر 2014 بفينا (النمسا).



الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للنمّاح.

ومن جهة أخرى، قال قيوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل «أوازا» الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة. وتابع أن خطة عمل «أوازا» تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة.

وشدد قيوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة فصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتصورة لجلالة الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الإبعاد، فضلا عن تقوية علاقته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية. من جانب آخر، أبرز الوزير أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور،

مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها على مستوى إيجاد منافذ للأسواق ومواجهة التنافسية الكبيرة في المجال التجاري، داعيا إلى وضع استراتيجيات تروم جلب الموارد المالية من أجل تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنمية هذه الدول.

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هناك توجهات للاهتمام بالتضامن الدولي وتحمل المسؤولية لإيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز التعاون مع هذه الدول، بالخصوص، على مستوى التكنولوجيات ونقل البضائع. من جهته، أكد وزير النقل واللوجيستية، عبد الصمد قيوح، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والالتزام الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية.

وأوضح قيوح، خلال الجلسة العامة، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الإبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالة الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول.

وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، ما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واسعة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإقليمي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم

انطلقت أمس الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث، المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة فعالة للمملكة المغربية، من خلال وفد رفيع المستوى يقوده عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستية.

ويمثل المغرب في هذا الحدث الدولي وفد يضم، إلى جانب وزير النقل، السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المملكة لدى كل من كازاخستان وطاجيكستان وتركمنستان وقرغيزستان، محمد رشيد معنيثو، إلى جانب عدد من الدبلوماسيين ومسؤولي وزارة النقل واللوجيستية.

وتأتي مشاركة المغرب في هذا المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، تأكيداً للإلتزام الدائم بقضايا التعاون جنوب-جنوب، وبالاخص، دعم الدول غير الساحلية في مساراتها التنموية، عبر تبادل التجارب والخبرات، لا سيما في ميادين الربط الطرقي واللوجيستية وتسهيل المبادلات التجارية.

وجرت الجلسة العامة الافتتاحية لهذا المؤتمر، بحضور الزعيم الوطني لتركمنستان غوريانغولي بيردي محمودوف، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء دول وحكومات وممثلي الدول المشاركة.

وأكد الزعيم الوطني لتركمنستان، في كلمة بالمناسبة، أن العمل المشترك الذي سيتم القيام به خلال أشغال المؤتمر يمكن أن يساهم في ضمان الأمن والتنمية المستدامة للدول غير الساحلية، معتبرا أنها تستحق، نظرا لموقعها الجغرافي، اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المجال التجاري والبنيات التحتية للنقل.

وشدد على أن هذه الدول، التي توجد في قارات مختلفة، تتجسد مشاريع واعدة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، مشيرا إلى أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وهي قادرة على تعزيز العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية.

ورأى أنه حان الوقت لاعتماد منهج واليات جديدة وفعالة لمعالجة قضايا الارتباط بالبحار بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، مؤكدا دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي من شأنها تحقيق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة، وتمكن من خلق آفاق جديدة من التنمية.

من جهته، أبرز أنطونيو غوتيريش أن الأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى إيجاد التمويل المناسب لمستقبل هذه الدول، ومن أجل تحقيق الإصلاحات في العديد من المجالات.

وشدد على أنه يمكن للدول النامية غير الساحلية

اسم في الأخبار



قال وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح أول أمس الثلاثاء بأوازا بتركمينستان، إن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية.

وأوضح قيوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الوصول إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول.

وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مزاياها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واسعة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

عبد الصمد قيوح: المغرب يضع التعاون مع الدول غير الساحلية الإفريقية ضمن أولوياته الاستراتيجية

تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دعمها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فريد الفيو بشكل لحقة لتطبيق ما تم إقراره من تقدم، والتعجيل عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي. للاحتياجات الخاصة بهذه الدول، ويكتسب هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالانزيمات المتحاشية والنوترات المتنامية.

وعمل المغرب في إشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وقد يقوم وزير النقل واللوجيستيك، ويضم على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معينو، وعدد من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجيستيك.

تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لهذه الدول.

وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتحصرة لجلالة الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستعدا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الشانخية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية.

من جانب آخر، أبرز قيوح أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الشري، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها للزلازل للقلبات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعيق ضعفا أمام عوامل خارجية مؤثرة.

وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لغائده هذه الدول، عبر تقديم دعم ملانم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه لنعين على هذه الشراكات أن تترج بشكل أساسي على



الانتقال الطافي، والحروية الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تنافرا الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية.

على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة، وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط،

وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحويل الاقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية واستثمار موهبتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واسعة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية.

وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تجسد ايضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغيير المناخي، والمبادرة الثلاثية (A Triple) الخاصة بتكثيف الفاعلة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستثمار والأنس في إفريقيا ومخسة الشيايب الإفريقي للمناخ.

ومن جهة أخرى، قال قيوح إن المنطقة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل والمخاتبة رهن إشارة هذه الدول.

أكد وزير النقل واللوجيستيك، عبد الصمد قيوح، أول أمس الثلاثاء بإوازا بتركمنستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية.

وأوضح قيوح، خلال جلسة عامة للوقوف المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية والانطلاق الجاري، روج التضامن والتنمية المشتركة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وعلا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة السكان وتعزيز قدراتهم التنموية.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالته الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمخاتبة رهن إشارة هذه الدول.

تركمنستان .. انطلاق أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة المغرب

البلدان النامية غير الساحلية، لاسيما أنها تعتمد بشكل كبير على جيرانها في التجارة والسفر والاستثمار.

ويرى المنظمون أن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات فريدة وكبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تعاني من العزلة بسبب عدم وجود منفذ إقليمي مباشر على البحر، وتواجه صعوبات في مجالات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ومن الربط المباشر مع السوق العالمية لكونها تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتطوير بنية تحتية ملائمة للنقل والخدمات اللوجستية.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالمانتي (كازاخستان)، والثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن هناك توجها للاهتمام بالتضامن الدولي وتحمل المسؤولية لإيجاد الوسائل المناسبة لتعزيز التعاون مع هذه الدول، بالخصوص، على مستوى التكنولوجيات ونقل البضائع.

ويتناقض هذا المؤتمر سيل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا البلدان غير الساحلية في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

وستقدم خلال المؤتمر وجهات نظر الدول والمجموعات المشاركة الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة لدى

بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، مؤكدا دعم بلاده لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال، والتي من شأنها تحقيق نتائج اقتصادية وتجارية مهمة وتمكن من خلق آفاق جديدة من التنمية.

من جهته، أبرز أنطونيو غوتيريش أن الأمم المتحدة ملتزمة بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية غير الساحلية، داعيا إلى إيجاد التمويل المناسب لمستقبل هذه الدول ومن أجل تحقيق الإصلاحات في العديد من المجالات.

وشدد على أنه يمكن للدول النامية غير الساحلية مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها على مستوى إيجاد منافذ للأسواق ومواجهة التنافسية الكبيرة في المجال التجاري، داعيا إلى وضع استراتيجيات تروم جلب الموارد المالية من أجل تجاوز العقبات التي تعترض طريق تنمية هذه الدول.

معينيو، وعدد من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

وأكد الزعيم الوطني لتركمنستان، في كلمة بالمناسبة، أن العمل المشترك الذي سيتم القيام به خلال أشغال المؤتمر يمكن أن يساهم في ضمان الأمن والتنمية المستدامة للدول غير الساحلية، معتبرا أنها تستحق، نظرا لموقعها الجغرافي، اهتماما خاصا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز المجال التجاري والبنية التحتية للنقل.

وشدد على أن هذه الدول، التي توجد في قارات مختلفة، تنجز مشاريع وأعادة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعلوم، مشيرا إلى أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا وهي قادرة على تعزيز العلاقات الدولية والسياسات الإقليمية.

ورأى أنه حان الوقت لاعتماد منهج واليات جديدة وفعالة لمعالجة قضايا الارتباط بالبحار

انطلقت، الثلاثاء، بمدينة أوارا بتركمنستان، أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، بمشاركة وفد مغربي يقوده عبد الصمد فيوج، وزير النقل واللوجستيك.

وجرت الجلسة العامة الافتتاحية لهذا المؤتمر، الذي يستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، بحضور الزعيم الوطني لتركمنستان غوربانغولي بيردي محمدوف، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورؤساء دول وحكومات وممثلي الدول المشاركة.

ويمثل المغرب وفد يقوده عبد الصمد فيوج وزير النقل واللوجستيك ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد

انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

جرى أمس الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله اليوم ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له". وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها. وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليلسط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها. وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالة الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى السيد هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنينو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. وناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

المغرب يُنتخب نائباً لرئاسة مؤتمر أممي للبلدان النامية غير الساحلية

صوتكم تم، يوم الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمانستان، انتخاب المغرب، ممثلاً بسفيره الدائم لدى الأمم المتحدة عمر هلال، نائباً لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية، الذي تتواصل أشغاله إلى غاية 8 غشت الجاري. ويأتي هذا التعيين تنويحاً للدور النشط الذي يضطلع به المغرب على الساحة الدولية، حيث أكد هلال أن هذا المنصب سيمكن المملكة من تعزيز حضورها في النقاشات وتقديم مساهمات فعالة، خاصة فيما يتعلق بدعم الدول غير الساحلية التي تواجه تحديات مرتبطة بضعف الولوج إلى الأسواق وارتفاع تكاليف النقل والتجارة. وأضاف أن المؤتمر سيُتَوَجَّح بإصدار إعلان سياسي وخطبة عمل ترمي إلى تعزيز مرونة هذه الدول ودعمها في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري وربطها بالبنية التحتية العالمية، مشيراً إلى أن المغرب سيشترك في ثلاث جلسات موازية لتسليط الضوء على السياسة التضامنية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس، خصوصاً تجاه إفريقيا، في إطار أجندة 2030. ويمثل المغرب في هذا المؤتمر وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك عبد الصمد قيوح، ويضم إلى جانب السفير هلال، السفير محمد رشيد معينو وعدد من المسؤولين والدبلوماسيين المغاربة.

Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc confirme son rôle clé dans la coopération Sud-Sud

Développement inclusif. »

Pour le Maroc, l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la période 2024-2034 incarne une volonté collective de renforcer la coopération internationale afin de répondre efficacement et durablement aux défis spécifiques des pays en développement sans littoral, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de développement économique.

Le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Cette confirmation a été faite par Abdessamad Kayouh, ministre du transport et de la logistique, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août à Awaza, au Turkménistan. Selon le ministre, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. « Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif », a-t-il poursuivi. Et de préciser que « les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser



Selon Abdessamad Kayouh, le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire. (D.R)

les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit ». M. Kayouh a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. « Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral », a-t-il souligné. D'autre

part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. « Ces partenariats doivent se concentrer sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi

que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée », a-t-il jugé. Et de conclure : cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes. Il est à rappeler que lors de son intervention, Abdessamad Kayouh a mis en avant l'engagement du Maroc à faire de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération. Un engagement matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique. M. Kayouh a en cette occasion rappeler les objectifs de cette Initiative Royale qui vise à jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Elle constitue, en effet, un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel. Elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique. «

En Bref

■ Pays sans littoral: Le Maroc fait de la coopération, notamment en Afrique, une priorité stratégique

Fort de sa position géographique et de son engagement constant, le Maroc a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi, à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh.

Et ce, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives,



notamment l'Initiative royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les

infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. L'approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de

changements climatiques, l'initiative «Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques» (AAA), l'initiative pour «la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique» (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a rappelé le ministre.

Par ailleurs, Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. □

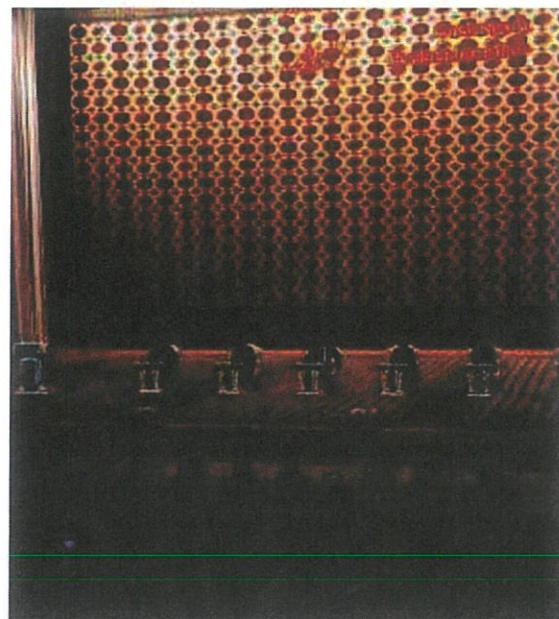
Turkménistan

Lancement de la 3^e Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral avec la participation du Maroc

La troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral s'est ouverte, mardi à Awaza en Turkménistan, avec la participation du Maroc. Le Royaume y est représenté par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des Républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizistan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La séance inaugurale de ce congrès, qui se poursuit jusqu'au 8 août, s'est déroulée en présence du Président de la République du Turkménistan, Gurbanguly Berdimuhamedow, du Secrétaire général de l'ONU Antonio Guterres, de chefs d'État et de gouvernement et de représentants des pays participants.

Dans une allocution de circonstance, le président du Turkménistan a souligné que les travaux de cette conférence étaient de nature à contribuer à la sécurité et au développement durable des pays sans littoral, estimant que compte tenu de leur position stratégique, un intérêt particulier doit être accordé à ces pays afin de favoriser leur développement économique et de renforcer leur écosystème commercial et leurs infrastructures de transport. Ces pays, situés sur différents continents, réalisent des projets prometteurs dans les domaines du commerce, de l'investissement, de la technologie et des sciences, a-t-il relevé, notant que ces États, riches de leur patrimoine culturel, sont à même de contribuer au renforcement des relations internationales et des politiques régionales. Et d'ajouter que le moment est venu pour adopter de nouvelles approches et des mécanismes plus efficaces pour traiter les questions relatives au rapport des pays en développement sans littoral avec la mer, mettant en avant l'appui de son pays aux efforts des Nations unies dans ce domaine.

De son côté, M. Guterres a relevé que l'ONU était activement engagée dans les efforts visant le développement durable des pays en développement



sans littoral, plaidant en faveur de la mise en place de stratégies visant à mobiliser des ressources financières nécessaires afin d'aider ces pays à surmonter les entraves à leur développement. À cet égard, le Secrétaire général des Nations unies a souligné l'importance de promouvoir la solidarité internationale et d'assumer la responsabilité en vue de renforcer la coopération avec ces pays, en particulier dans le domaine des technologies et du transport de marchandises. Selon l'ONU, les pays en développement sans accès direct à la mer souffrent de l'isolement et sont confrontés à des problèmes de commerce international, de connectivité et de développement économique, avec un fort impact sur leur développement. À travers des débats, des rencontres entre des responsables de haut niveau et des experts ainsi que des investisseurs et des représentants d'organisations internationales, la troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral offre l'occasion de concevoir des solutions innovantes et établir des partenariats stratégiques pour aider ces pays à libérer leur potentiel et à atteindre leurs objectifs de développement durable.

L.M.

Le Maroc fait de la coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique (M. Kayouh)

Hibapress / MAPLe Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh. "Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement", a souligné M. Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représente également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique. Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative "Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques" (AAA), l'initiative pour "la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique" (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir. Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi. Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations Unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté M. Kayouh. Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné. D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Ces partenariats doivent se concentrer

sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé. Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, d'autant plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

La coopération avec les pays sans littoral et en Afrique est une priorité

Le Maroc a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août. Il est question de soutenir les pays africains sans littoral, avec un renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement, a souligné le ministre. Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'initiative royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé. Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques (AAA), l'initiative pour la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir. Par ailleurs, Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. D'autre part, le ministre a relevé que ces pays font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Le Maroc est représenté à cet événement par une délégation conduite par Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du royaume auprès du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que des diplomates et des responsables au ministère du Transport et de la logistique.

Nations Unies : Le Maroc élu vice-président de la 3ème Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral

Représentant le continent africain, le Maroc participe activement à cette rencontre internationale consacrée aux défis spécifiques des pays en développement sans littoral (PDSL). “Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d’être plus actifs dans les débats et réunions parallèles”, a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a souligné le diplomate, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Omar Hilale a mis en avant les défis structurels auxquels ces pays font face, notamment l’enclavement, et l’opportunité que représente cette conférence pour mobiliser la solidarité internationale. Les travaux de cette conférence devraient aboutir à une déclaration politique affirmant le soutien aux PDSL, avec un plan d’action centré sur le renforcement de leur résilience, la facilitation des échanges commerciaux, l’attraction des investissements, et l’amélioration de leur connectivité. M. Hilale a également mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d’aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l’initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l’océan Atlantique, et l’initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc prendra part à trois sessions parallèles de la conférence pour exposer sa stratégie de soutien aux PDSL, sa politique dans le cadre de l’Agenda 2030, ainsi que ses actions de solidarité, particulièrement en Afrique. La délégation marocaine présente à Awaza est conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprend également l’ambassadeur du Maroc auprès du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables du ministère.

Le Maroc élu vice-président de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan.

chaîne WhatsApp

| Suivez-nous sur notre

L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations

participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. "Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles", a indiqué Omar Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

LE MATIN | 06

À 09:42

Le Maroc élu vice-président de la 3^e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

LA VÉRITÉ Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations Unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. "Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles", a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé.

Articles Similaires7 Août 20257 Août 20257 Août 2025 Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Le Maroc élu vice-président de la Conférence de l'ONU sur les pays enclavés

L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence (05-08 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale. Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté. Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche). Avec MAP

Le Maroc élu vice-président de la conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient du 5 au 8 août à Awaza, au Turkménistan. Cette désignation, à travers son représentant permanent auprès de l'ONU, Omar Hilale, souligne la reconnaissance internationale du rôle actif du Royaume sur les questions de coopération Sud-Sud et de développement équitable. Lors de la session plénière d'ouverture, cette nomination a été saluée comme un signal fort de l'engagement du Maroc envers les pays enclavés, qui représentent près de 9 % de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies. Dans une déclaration à la MAP, Omar Hilale a exprimé la volonté du Maroc de jouer un rôle plus influent dans les débats et réunions stratégiques de cette conférence, à un moment charnière pour les enjeux de développement global. Le diplomate a mis en lumière les nombreux défis auxquels sont confrontés ces pays sans accès direct à la mer : coûts élevés du commerce, accès limité aux marchés internationaux, faibles investissements et vulnérabilité accrue face aux chocs économiques et climatiques. L'objectif principal de la conférence est d'aboutir à une déclaration politique de solidarité accompagnée d'un plan d'action pour renforcer la résilience de ces États, faciliter leur intégration commerciale, et attirer davantage d'investissements. Omar Hilale a également souligné la vision stratégique de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, citant deux initiatives majeures : L'Initiative Atlantique, visant à donner aux pays du Sahel un accès à l'océan Atlantique, L'Initiative de désenclavement des pays du Sahel, pierre angulaire de la politique de solidarité africaine du Royaume. Le Maroc participera à trois sessions parallèles durant la conférence pour exposer sa stratégie de coopération, en lien avec l'Agenda 2030 pour le développement durable. Les thèmes abordés incluront la politique marocaine en matière de soutien logistique, les partenariats stratégiques africains et les actions concrètes de solidarité. La délégation marocaine est conduite par Abdessamad Kayouh, ministre du Transport et de la Logistique, et comprend également Mohamed Rachid Maaninou, ambassadeur du Maroc accrédité dans plusieurs républiques d'Asie centrale, ainsi que plusieurs diplomates et hauts responsables. Lancée en 2003 à Almaty (Kazakhstan) puis renouvelée en 2014 à Vienne (Autriche), cette conférence des Nations Unies se veut une plateforme de réflexion collective pour tracer un nouveau chemin de développement pour les pays sans littoral. Elle réunit des dirigeants, institutions internationales, investisseurs et experts pour intégrer davantage les spécificités de ces pays dans les politiques mondiales et les mécanismes d'investissement. Par sa vice-présidence, le Maroc réaffirme son engagement envers un multilatéralisme solidaire, et sa volonté d'œuvrer pour une meilleure inclusion des nations enclavées dans l'économie mondiale.

Morocco committed to supporting African landlocked countries

Morocco has reaffirmed strong commitment to supporting African landlocked countries, especially those of the Sahel. Morocco has made cooperation with landlocked countries, particularly in Africa, a strategic priority, said Moroccan Minister of Transport & Logistics Abdessamad Kayouh in an address made Tuesday at the 3rd UN Conference on Landlocked Developing Countries, convening in Awaza, Turkmenistan August 5-8. In a spirit of solidarity, the Kingdom continues, under the leadership of King Mohammed VI, to provide concrete support to landlocked African countries through South-South and triangular development projects, contributing to improving living conditions in these countries and strengthening their development capacities, said the Moroccan official. He cited in this regard several initiatives, including the royal initiative offering Sahel countries access to the Atlantic Ocean. This move is expected to transform the economies of these countries, enhance the regional integration and speed up development for shared peace and stability. Morocco's Sahel Atlantic initiative is part of the Royal vision for a united and prosperous Africa, added the official, noting that it is also a great opportunity to integrate these countries into global value chains, opening up new prospects for growth and human, social, and economic development for Africa. Morocco lauds the adoption of the new Awaza Action Plan for 2024-2034 period, which reflects a collective commitment to strengthening landlocked developing countries' international cooperation in connectivity, energy transition, and economic flexibility. Participants at this UN conference are discussing several topics focusing on sustainable infrastructure, strengthening connectivity, and promoting unfettered transit systems for landlocked developing countries (LLDCs). These countries are suffering from limited access to seaports, inadequate road & rail networks and poor digital connectivity. Transport corridors and multimodal transport systems is essential for improving trade and reducing costs. Digital infrastructure and energy connectivity are also discussed at the conference, with emphasis on addressing the digital divide and ensuring access to affordable and sustainable energy. Regional cooperation and international partnerships are also deemed as crucial to overcoming these infrastructural barriers.

Morocco Joins Global Push for Landlocked Nations' Development in Turkmenistan

Morocco Joins Global Push for Landlocked Nations' Development in Turkmenistan By August 6, 2025 2 Mins Read Morocco is participating in the Third United Nations Conference on Landlocked Developing Countries (LLDCs), held from August 5-8 in Awaza, Turkmenistan, Morocco's Press Agency (MAP) reported. Led by Minister of Transportation and Logistics, Abdessamad Kayouh, the Moroccan delegation includes Omar Hilale, Morocco's permanent representative to the UN; Mohamed Rachid Maaninou, ambassador to Kazakhstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Kyrgyzstan; as well as other officials. Gurbanguly Berdimuhamedow, leader of Turkmenistan; UN Secretary-General António Guterres; heads of state and government; and representatives from participating countries, attended the opening session of the conference. Berdimuhamedow highlighted that the conference promotes security and sustainable development for landlocked developing countries. These countries deserve special attention to support their economic growth, trade ecosystems, and transportation infrastructure, he added. The leader noted that LLDCs, spread across various continents, are making progress in areas such as trade, investment, science, and technology. Their rich cultural heritage, he added, positions them to make significant contributions to international cooperation and regional policies. He also called for new approaches and more effective mechanisms to address the challenges these countries face due to their lack of direct access to the sea, reaffirming Turkmenistan's support for the UN's efforts in this area. Guterres pointed out the UN's strong commitment to supporting sustainable development in landlocked developing countries. He called for strategies to mobilize financial resources and help these nations overcome barriers to their growth. The secretary-general highlighted the need for greater international solidarity and responsibility, particularly in boosting cooperation in technology and freight transportation. According to the UN, landlocked developing countries often face isolation and major challenges in global trade, connectivity, and economic development, all of which slow their progress.

المغرب جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية أولوية استراتيجية في سياسته

وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية.

من جانب آخر، أبرز قيود أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها للمزيد من المتزايد للتقلبات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة.

وأكد أن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية".

وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن

للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ.

ومن جهة أخرى، قال قيود إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة.

وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة.

وشدد قيود على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي

للكفاءة والنقل واللوجستيك، عبد الصمد قيود، الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية.

وأوضح قيود، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثلاثية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال عدة مبادرات، أبرزها مبادرة جلالة الملك الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، والتي تهدف إلى إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال تقاسم التجربة المغربية ووضع البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية رهن إشارة هذه الدول.

وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا وأعدة

تركمنستان .. المغرب جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية (عبد الصمد قيوح)

أكد وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، مؤخرا بأوازا بتركمنستان، أن المغرب، من منطلق موقعه الجغرافي والتزامه الثابت، جعل من التعاون مع الدول غير الساحلية، وخاصة في إفريقيا، أولوية استراتيجية في سياسته التعاونية. وأوضح السيد قيوح، خلال جلسة عامة للوفود المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان النامية غير الساحلية المنعقد إلى غاية 8 غشت الجاري، أنه في ظل هذه الرؤية وانطلاقا من روح التضامن والتنمية المشتركة، يواصل المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تقديم دعم ملموس للدول الإفريقية غير الساحلية، من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب وكذا ثنائية الأبعاد التي تسهم بشكل فعال في تحسين حياة المستفيدين وتعزيز قدراتهم التنموية. وأكد الوزير أن هذه المبادرة تندرج في إطار الرؤية الملكية الداعية إلى إفريقيا متضامنة ومستقرة ومزدهرة، وتشكل رافعة استراتيجية لتحول اقتصاديات دول الساحل من خلال تعزيز استقلالها الاستراتيجي واستثمار مؤهلاتها الهائلة، مشيرا إلى أنها تعد رافعة قوية لدمج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية، مما يفتح أمام إفريقيا آفاقا واعدة للنمو والتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية. وأبرز أن هذه المقاربة المغربية للتعاون تتجسد أيضا من خلال مجموعة من المبادرات الرائدة، مثل تفعيل لجان المناخ الثلاث التي أُطلقت منذ سنة 2016 بمناسبة انعقاد قمة العمل الإفريقي، ومركز الكفاءات للتغير المناخي، والمبادرة الثلاثية (Triple A) الخاصة بتكثيف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والمبادرة الثلاثية (Triple S) لدعم الاستدامة والاستقرار والأمن في إفريقيا ومنصة الشباب الإفريقي للمناخ. ومن جهة أخرى، قال السيد قيوح إن المملكة المغربية تعبر عن ترحيبها باعتماد خطة عمل "أوازا" الجديدة لعقد 2024-2034، والتي تجسد التزاما جماعيا راسخا بتعزيز التعاون الدولي لصالح الدول النامية غير الساحلية، والعمل على تلبية احتياجاتها التنموية الخاصة بفعالية واستدامة. وتابع أن خطة عمل "أوازا" تعكس إرادة جماعية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، خصوصا في مجالات تعزيز شبكات الربط، والانتقال الطاقوي، والمرونة الاقتصادية، معتبرا أن تنفيذ الأولويات المحددة في هذا البرنامج يتطلب تضافر الجهود بين الدول غير الساحلية وشركائها في التنمية، مع دعم دولي فعال يضمن لهذه الدول مسارا واضحا نحو التنمية الشاملة. أقر أيضا... وشدد السيد قيوح على أن شركاء التنمية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة، مدعوون إلى العمل من أجل تجسيد الأهداف والالتزامات المتفق عليها، مع زيادة الاستثمارات من أجل تحقيق تنمية شاملة للدول غير الساحلية ودول العبور، داعيا إلى جعل هذا المؤتمر محطة مفصلية تعزز التعاون الدولي وتفتح آفاقا جديدة للتنمية المستدامة لفائدة هذه الدول. وأشار إلى أن المغرب، تحت القيادة المتبصرة لجلالة الملك، سيظل ملتزما بسياسة التعاون التضامني، مستمرا في تقديم خبراته وقدراته لتعزيز التعاون جنوب-جنوب وثلاثي الأبعاد، فضلا عن تقوية علاقاته الثنائية ومشاركته الفعالة في المسارات الدولية والإقليمية الداعمة للدول غير الساحلية. من جانب آخر، أبرز السيد قيوح أن الدول غير الساحلية تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية الكبرى، مثل العزلة عن الأسواق الدولية، وارتفاع تكاليف العبور، فضلا عن تعرضها المتزايد للتحديات الدولية، مما يزيد من هشاشتها ويعمق ضعفها أمام عوامل خارجية مؤثرة. وأكد أن المجتمع الدولي مدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون لفائدة هذه الدول، عبر تقديم دعم ملائم وتفعيل شراكات مبتكرة وقادرة على إحداث تحولات جوهرية، مسجلا أنه "يتعين على هذه الشراكات أن تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات الحيوية لهذه الدول، بما في ذلك دمجها الفعلي في أسواق التجارة العالمية، وتطوير البنيات التحتية للنقل وشبكات الربط، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية". وأضاف الوزير أن حدث المؤتمر يمثل محطة حاسمة في مسار تنمية الدول غير الساحلية، بعد مرور عقد من اعتماد برنامج عمل فيينا "فهو يشكل لحظة لتقييم ما تم إحرازه من تقدم، والتعبير عن الالتزام بإرساء شراكات قوية لتجديد الدعم الدولي للاحتياجات الخاصة بهذه الدول. ويكتسي هذا الدعم أهمية بالغة، لا سيما في ظل السياق العالمي الراهن الذي يتسم بالأزمات المتداخلة والتوترات المتنامية". ويمثل المغرب في أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، ويضم، على الخصوص، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة، عمر هلال، وسفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنينو، وعددا من الدبلوماسيين والمسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. المصدر :

<https://translogisinfo.com/?p=17324>

تركمينستان .. انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

على مستوى القارة الإفريقية. وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيتم من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الوصول إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار.

ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمنستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو. وعدد من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات مناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبطولة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر



الدول. وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالة الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما

النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه

ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها. وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول

جري أول أمس الثلاثاء بأوازا بتركمينستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية.

وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي تستمر أشغاله إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية.

وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن «دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له».

وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها.

وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها.

وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها

انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

لاسيما في مسارها نحو التنمية والإزدهار. ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قنوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك.

ويناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

العزلة عنها.

وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين مهمتين، هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول. وذكر أن المغرب سيشترك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالته الملك، لمساعدة هذه البلدان وسيااسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية.

وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية، أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، ما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها،



الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها.

وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري، وجلب الاستثمارات وطرق الولوج، التي تعد من الوسائل المهمة لفك

تم أول أمس الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية.

وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله، يوم الثلاثاء ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية.

وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن «دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له». وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها.

وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على

انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

تم اليوم الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية. وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله الثلاثاء ويستمر إلى يوم غد الجمعة 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن «دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له».



انتخاب المغرب لقيادة منصب أممي

□ الأحداث المغربية

تم انتخاب المغرب، أول أمس الثلاثاء بمدينة أوازا بتركمانستان، نائبا لرئاسة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية، وذلك في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال.

وجاء هذا التعيين خلال الجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر، الذي ينعقد من 5 إلى 8 غشت الجاري، بمشاركة وفود رفيعة من مختلف الدول الأعضاء، ويعد مناسبة دولية لطرح التحديات التي تواجه هذه الدول، التي تمثل نحو 9% من سكان العالم.

وفي تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أكد عمر هلال أن انتخابه يعكس إشادة المجتمع الدولي بدور المغرب، ويتيح له الإسهام الفعال في النقاشات الرسمية والجلسات الموازية للمؤتمر، مبرزا أهمية الحدث في ظل التحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية، سواء في ما يتعلق بصعوبات الربط والنقل أو القيود التجارية واللوجستية.

وأضاف هلال أن المؤتمر سيتوج بإعلان سياسي يعكس التضامن الدولي، ويهدف إلى اعتماد خطة عمل لدعم هذه الدول، تتضمن تسهيل الاستثمار والتبادل التجاري، وتعزيز مرونتها التنموية.

وفي سياق متصل، شدد هلال على التزام المغرب، تحت قيادة الملك محمد السادس، بمبدأ التضامن جنوب-جنوب، مستشهدا بمبادرتين نوعيتين أطلقهما الملك: «المبادرة الأطلسية»، التي تهدف إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، و«مبادرة فك العزلة عن دول الساحل»، كإطار استراتيجي لتعزيز التنمية الإقليمية.

ويمثل المغرب في هذا المؤتمر وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم سفير المملكة بعدد من دول آسيا الوسطى، محمد رشيد معنينو، إلى جانب دبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل.

انتخاب المغرب نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية

التخلف لأن معظم الدول المعنية، إن لم تكن جميعها، بلدان نامية. أما الثاني فهو صعوبة الولوج إلى طرق الربط والنقل والتجارة، مما يزيد من تكلفة وارداتها وصادراتها، ويبطئ تقدمها، لاسيما في مسارها نحو التنمية والازدهار.

ويمثل المغرب في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية وفد يقوده وزير النقل واللوجستيك، عبد الصمد قيوح، ويضم، إضافة إلى هلال، سفير المغرب لدى جمهورية كازاخستان وجمهورية طاجيكستان وجمهورية تركمانستان وجمهورية قرغيزستان، محمد رشيد معنيو، وعددا من الدبلوماسيين ومسؤولين بوزارة النقل واللوجستيك. يناقش هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إمداج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالأماني (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نونبر 2014 بفيينا (النمسا).

سياسي للتضامن مع الدول النامية غير الساحلية، وإيلاء المزيد من الاهتمام لمشاكلها، والعمل بشكل مشترك على تطوير دعمها ومساعدتها، مع اعتماد خطة عمل تتضمن تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف، وتشجيعها على التجارة وتسهيل التبادل التجاري وجلب الاستثمارات وطرق الولوج التي تعد من الوسائل المهمة لفك العزلة عنها.

وأبرز هلال رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والتعاون معها، مشيرا، على الخصوص، إلى مبادرتين هامتين هما المبادرة الأطلسية الرامية إلى ضمان حرية الوصول إلى المحيط الأطلسي لدول الساحل، ومبادرة فك العزلة عن دول الساحل، وهو عمل أساسي استراتيجي بامتياز للتضامن جنوب-جنوب الذي يصب لفائدة هذه الدول.

وذكر أن المغرب سيشارك ويتدخل في ثلاث جلسات موازية ضمن هذا المؤتمر من أجل تسليط الضوء على استراتيجية جلالته الملك لمساعدة هذه البلدان وسياسة المملكة في الإطار العام لأجندة 2030، وكذا إبراز ما يقوم به المغرب من عمل تضامني، لاسيما على مستوى القارة الإفريقية.

وشدد هلال على أن هذا المؤتمر سيمكن من مساعدة هذه الدول على مواجهة عائقين رئيسيين، يتمثل الأول في

تم الثلاثاء بأوازا بتركمنستان، انتخاب المغرب في شخص السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، نائبا لرئيس مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية.

وجرى الإعلان عن ذلك خلال جلسة عامة لوفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر، الذي انطلقت أشغاله ويستمر إلى غاية 8 غشت الجاري، حيث سيكون المغرب، من خلال هذا المنصب، ضمن البلدان الممثلة للقارة الإفريقية. وقال هلال في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إن "دور المغرب قد تمت الإشادة به من خلال اختياري نائبا لرئيس المؤتمر، وهو ما سيمكننا من أن نكون أكثر نشاطا في النقاشات والاجتماعات الموازية له".

وأبرز هلال أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب بعد تأجيله مرتين، مشيرا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تمثل 9 في المائة من سكان العالم، وتشكل أيضا سدس الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يبرز أهميتها.

وأكد الدبلوماسي المغربي على أهمية هذا الحدث الذي يأتي ليسلط الضوء على الصعوبات والتحديات التي تواجهها هذه الدول، ولتتيح الفرصة للمجتمع الدولي لمناقشة سبل ووسائل مساعدتها.

وأبرز هلال أن هذا المؤتمر سيتوج بإصدار إعلان

Turkménistan

Abdessamad Kayouh : le Maroc fait de la coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique

Le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh. « Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement », a souligné M. Kayouh, lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août.

Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative avait pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre de la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère et constitue un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel, a-t-il dit, ajoutant qu'elle représentait également une grande opportunité pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement humain, social et économique pour l'Afrique.

Cette approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plu-



sieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative « Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques » (AAA), l'initiative pour « la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique » (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African Youth Climate Hub), a-t-il fait savoir.

Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueillait favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable. Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique. Sa

mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi.

Les partenaires au développement, en particulier le système des Nations unies, doivent œuvrer à concrétiser les objectifs et engagements convenus, tout en augmentant les investissements pour favoriser un développement global tant pour les pays sans littoral que pour les pays de transit, a insisté M. Kayouh. Il a, dans ce cadre, appelé à faire de cette conférence une étape décisive pour renforcer la coopération internationale et ouvrir de nouvelles perspectives de développement durable pour ces pays. Le Maroc restera, sous la conduite clairvoyante de Sa Majesté le Roi, fidèle à sa politique de coopération solidaire, continuant à mettre son expertise et ses capacités au service du renforcement de la coopération Sud-Sud et triangulaire, tout en consolidant ses relations bilatérales et sa participation active aux processus internationaux et régionaux

en faveur des pays sans littoral, a-t-il souligné.

D'autre part, le ministre a relevé que ces pays faisaient face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclavement par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté internationale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes. Ces partenariats doivent se concentrer sur la satisfaction des besoins essentiels de ces pays, notamment leur intégration effective dans les marchés mondiaux, le développement des infrastructures de transport et de connectivité, ainsi que sur la promotion des secteurs à forte valeur ajoutée, a-t-il jugé.

Cette conférence constitue une étape cruciale dans le processus de développement des pays sans littoral, dix ans après l'adoption du Programme d'action de Vienne, d'après le ministre. Elle représente une occasion d'évaluer les progrès réalisés, de s'engager à poser les bases de partenariats solides pour renouveler le soutien international aux besoins spécifiques de ces pays, c'est encore plus crucial dans le contexte mondial actuel marqué par des crises multiples et des tensions croissantes, a-t-il conclu.

Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des Républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaminou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. ■

L.M.

« Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, le Maroc continue, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement. »

Abdessamad Kayouh

Abdessamad Kayouh, ministre du Transport et de la logistique

La coopération avec les pays sans littoral, notamment en Afrique, une priorité stratégique pour le Maroc

La coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, est priorité stratégique de la politique de coopération menée par le Maroc, a affirmé, mardi à Awaza, au Turkménistan, le ministre marocain du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh.

S'exprimant lors de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient jusqu'au 8 août, le ministre marocain a indiqué que le Royaume continue d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, à travers le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant efficacement à l'amélioration des conditions de vie des bénéficiaires et au renforcement de leurs capacités de développement.

Cet engagement s'est matérialisé par plusieurs initiatives, notamment l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, a-t-il relevé, rappelant que cette initiative a pour but de jeter les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun, en partageant l'expérience marocaine et en mettant à disposition de ces pays les infrastructures routières, ferroviaires et portuaires.

L'approche marocaine de la coopération se concrétise aussi à travers plusieurs initiatives pionnières telles que la dynamisation des trois Commissions du climat lancées en 2016 à

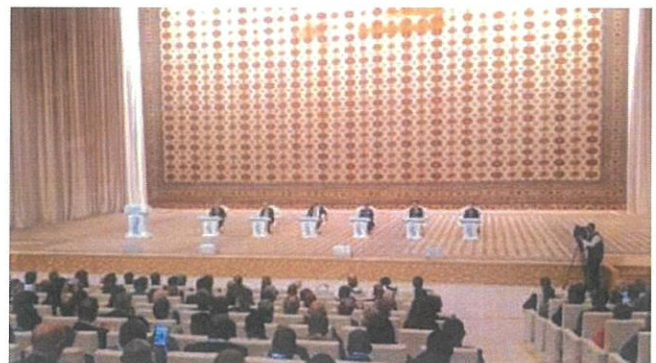
l'occasion du Sommet de l'action africaine, le Centre de compétences en matière de changements climatiques, l'initiative "Adaptation de l'agriculture africaine aux changements climatiques" (AAA), l'initiative pour "la soutenabilité, la stabilité et la sécurité en Afrique" (SSS), ainsi que la Plateforme africaine de la jeunesse pour le climat (African youth climate hub), a-t-il fait savoir.

Par ailleurs, M. Kayouh a souligné que le Maroc accueille favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, qui reflète un engagement collectif ancré en faveur de la consolidation de la coopération internationale au profit des pays en développement sans littoral, visant à répondre à leurs besoins spécifiques de manière efficace et durable.

Selon lui, ce plan témoigne d'une volonté commune de faire face aux défis auxquels ces pays sont confrontés, notamment en matière de connectivité, de transition énergétique et de flexibilité économique.

Sa mise en œuvre nécessite la conjugaison des efforts entre les pays concernés et leurs partenaires au développement, avec un soutien international efficace garantissant une trajectoire claire vers un développement inclusif, a-t-il poursuivi.

D'autre part, le ministre a relevé que les pays sans littoral font face à des défis structurels majeurs, tels que l'enclave-



ment par rapport aux marchés internationaux, le coût élevé du transit et une exposition croissante aux fluctuations mondiales, ce qui accentue leur fragilité et leur vulnérabilité face aux chocs externes. Il a ainsi appelé la communauté interna-

tionale à insuffler une nouvelle dynamique de coopération en faveur de ces pays, à travers un soutien adapté et des partenariats innovants capables de provoquer des transformations structurelles profondes.

En la personne de Omar Hilale

Le Maroc élu vice-président de la 3^e Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral

Le Maroc, en la personne de son ambassadeur, représentant permanent du Royaume auprès des Nations unies, Omar Hilale, a été élu, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient à Awaza, au Turkménistan. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participant à cette conférence (5-8 août), à laquelle le Maroc sera parmi les pays représentant le continent africain. «Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles», a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP.

Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises, a-t-il souligné, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur

Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention.



soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement, a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'ini-

tiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États.

Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la Stratégie Royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique, a indiqué M. Hilale.

Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement, et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement, a-t-il ajouté.

Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant outre M. Hilale, l'ambassadeur du Maroc auprès des Républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. La première conférence des Nations unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche). ■

L.M.

Nations Unies

Le Maroc élu vice-président de la 3ème Conférence de l'ONU sur les pays en développement sans littoral

Le Royaume a été désigné, mardi, vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (PDSL), qui se tient du 5 au 8 août à Awaza, au Turkménistan. Cette élection s'est faite à travers la voix de l'Ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale.

Représentant le continent africain, le Maroc participe activement à cette rencontre internationale consacrée aux défis spécifiques des pays en développement sans littoral (PDSL). « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs

dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP.

Cette conférence intervient au moment opportun, après avoir été reportée à deux reprises, a souligné le diplomate, rappelant que les pays en développement sans littoral représentent 9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur.

M. Hilale a, aussi, mis en avant les défis structurels auxquels ces pays font face, notamment l'enclavement, tout en relevant l'opportunité que représente cette conférence pour mobiliser la solidarité internationale.

Les travaux de cette rencontre devraient aboutir à une déclaration politique affirmant le soutien aux PDSL, avec un plan d'action centré sur le renforcement de leur résilience, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements, et l'amélioration de leur connectivité.

Le diplomate a, également, mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant, notamment, deux initiatives majeures, à savoir : l'initiative atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'initiative



de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. Au cours de cette rencontre, le Maroc prendra part à trois sessions parallèles de la conférence pour exposer sa stratégie de soutien aux PDSL, sa politique dans le cadre de l'Agenda 2030, ainsi que ses actions de solidarité, particulièrement en Afrique.

A rappeler que la délégation marocaine présente à Awaza est conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprend, également, l'ambassadeur du Maroc auprès du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables du ministère.

Y. B. (avec MAP)

Vers une coopération renforcée pour le développement : Le Maroc élu vice-président de la Conférence ONU sur les pays sans littoral

Selon M. Hilale, cette conférence aidera les pays en développement sans littoral à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce. Coopération Sud-Sud : À travers son élection en tant que vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, le Maroc renforce sa présence diplomatique et son engagement en faveur du développement durable. Cette conférence, tenue au Turkménistan, offre une plateforme stratégique pour promouvoir la solidarité internationale et les initiatives visant à faciliter l'intégration régionale et économique des pays du Sud. Le Maroc renforce sa voix diplomatique sur la scène internationale. Le Royaume a été élu, en la personne de son représentant permanent auprès des Nations Unies, Omar Hilale, en tant que vice-président de la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, qui se tient au Turkménistan. Une reconnaissance du rôle actif du Maroc en matière de coopération Sud-Sud et d'intégration régionale, portée notamment par des initiatives ambitieuses en faveur des pays du Sahel. Cette conférence constitue, en effet, une tribune majeure pour mobiliser la communauté internationale autour des défis de connectivité, de résilience et de développement auxquels font face ces pays enclavés. L'annonce a été faite lors d'une session plénière des délégations participantes à cette conférence qui se poursuit jusqu'au 8 août, à laquelle le Maroc figure parmi les pays représentant le continent africain. « Le rôle du Maroc a été salué à travers mon élection à la vice-présidence de la conférence, ce qui nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles », a indiqué M. Hilale, dans une déclaration à la MAP. Et de poursuivre : « Cette conférence intervient au moment opportun après avoir été reportée à deux reprises ». M. Hilale rappelle dans ce sens que les pays en développement sans littoral représentent 9 % de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies, ce qui illustre leur ampleur. Le diplomate marocain a mis l'accent sur l'importance de cet événement, qui met en lumière les difficultés et les défis auxquels sont confrontés ces pays, et offre à la communauté internationale une occasion de discuter des moyens de les aider. « Cette conférence débouchera sur une déclaration politique de solidarité avec les pays en développement sans littoral, en leur accordant davantage d'attention, tout en œuvrant collectivement au renforcement de leur soutien, notamment à travers un plan d'action axé sur le renforcement de leur résilience et de leur capacité d'adaptation, l'encouragement du commerce, la facilitation des échanges commerciaux, l'attraction des investissements et l'amélioration des accès, autant de leviers importants pour briser leur enclavement », a-t-il précisé. Il a aussi mis en avant la vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI en matière d'aide et de coopération avec les pays en développement sans littoral, citant notamment deux initiatives majeures, à savoir l'Initiative Atlantique visant à garantir aux pays du Sahel un accès libre à l'océan Atlantique, et l'Initiative de désenclavement des pays du Sahel, une action essentielle et stratégique de solidarité Sud-Sud en faveur de ces États. « Le Maroc participera à trois sessions parallèles de la conférence afin de jeter la lumière sur la stratégie royale de soutien à ces pays, la politique du Royaume dans le cadre général de l'Agenda 2030, ainsi que les actions de solidarité menées par le Maroc, notamment en Afrique », a indiqué M. Hilale. Et d'ajouter : « Cette conférence aidera ces pays à faire face à deux obstacles principaux, à savoir le sous-développement, puisque la majorité de ces pays sont en développement et la difficulté d'accès aux réseaux de connectivité, de transport et de commerce, ce qui augmente les coûts de leurs importations et exportations et freine leur développement ». Le Royaume est représenté à cet événement par une délégation conduite par Abdessamad Kayouh, ministre du transport et de la logistique et comprenant outre M. Hilale, Mohamed Rachid Maaninou, ambassadeur du Maroc auprès des Républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du transport et de la logistique. La conférence vise à repenser le cheminement du développement dans les pays sans littoral et constitue une plateforme de rencontre pour des délégations de haut niveau, des responsables internationaux, des investisseurs et des organisations, afin de discuter notamment des stratégies d'intégration des problématiques spécifiques à ces pays dans les politiques mondiales, des



09:52

07/08/2025

NT - www.aujourd'hui.ma

Suite : 1

plans d'investissement et de l'élaboration d'idées liées à l'Agenda du développement durable. Rappelons que la première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche). Recevez les dernières actualités d'Aujourd'hui Le Maroc directement sur WhatsApp

Awaza 2025 : L'espoir atlantique redéfinit l'avenir des pays sans littoral

Par Mohammed Taoufiq Bennani Le 5 août 2025, la station balnéaire d'Awaza, fleuron touristique du Turkménistan, s'est muée en un point de convergence mondial à l'occasion de la 3ème Conférence des Nations Unies sur les Pays en Développement sans Littoral (PDSL). Cette rencontre d'importance capitale, la première de cette ampleur depuis la conférence de Vienne en 2014, a ouvert la voie à des discussions d'envergure et à des perspectives renouvelées. Antonio Guterres, Secrétaire général de l'ONU, a officiellement inauguré la conférence, confiant la présidence à Serdar Berdimuhamedov, président turkmène. Le thème central, "Faire progresser le développement par les partenariats", souligne une volonté collective de renforcer les capacités économiques des 32 PDSL, qui représentent environ 600 millions de personnes. Les défis persistants des pays enclavés Les PDSL se caractérisent par un manque d'accès direct à la mer, leur éloignement et leur isolement des marchés internationaux clés. Cela se traduit par des coûts de transport élevés et des délais logistiques qui freinent leur pleine intégration aux chaînes d'approvisionnement mondiales. Ces obstacles structurels s'aggravent par des fléaux tels que le terrorisme et les effets des changements climatiques. En effet, le Premier ministre malien, le général de Division Abdoulaye Maïga, a exprimé l'espoir que la Confédération des États du Sahel (AES) prenne part à cette conférence, bien que ses pays membres n'aient pas encore connu la croissance économique inclusive et le développement durable espérés, justement à cause du terrorisme et des changements climatiques. Cette conférence à Awaza a permis de faire le bilan de la mise en œuvre du Programme d'action de Vienne (2014-2024), un cadre de développement global visant à mobiliser un soutien plus cohérent face à ces défis. L'événement vise, par conséquent, à concevoir des solutions innovantes et à établir des partenariats stratégiques pour aider ces nations à libérer leur plein potentiel de développement durable. Le Maroc, un rôle stratégique salué Le Maroc a affirmé sa position sur la scène internationale en étant désigné vice-président de cette 3ème Conférence des Nations Unies sur les PDSL, par la voix de son ambassadeur représentant permanent auprès de l'ONU, Omar Hilale. Ce choix a permis au Royaume de participer plus activement aux débats et aux réunions parallèles, représentant ainsi le continent africain. Omar Hilale a souligné l'ampleur de ces pays, qui représentent "9% de la population mondiale et un sixième des États membres des Nations Unies". Le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, a déclaré que le Maroc, fort de sa position géographique et de son engagement constant, "a fait de la coopération avec les pays sans littoral, en particulier en Afrique, une priorité stratégique de sa politique de coopération". Finalement, le rôle du Maroc a été salué, comme l'a précisé Omar Hilale, car son élection à la vice-présidence de la conférence "nous permettra d'être plus actifs dans les débats et réunions parallèles". L'initiative atlantique royale, un pont vers l'avenir L'engagement du Maroc se concrétise notamment par l'initiative royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique, lancée par SM le roi Mohammed VI. Cette initiative ambitieuse jette les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement commun. Le Maroc s'engage à partager son expertise et à mettre à disposition des pays du Sahel ses infrastructures routières, ferroviaires et portuaires. Abdessamad Kayouh a affirmé que cette initiative s'inscrit "dans le cadre de la vision royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère" et constitue "un levier stratégique pour la transformation économique des pays du Sahel en renforçant leur indépendance stratégique et en valorisant leur grand potentiel". Dès lors, elle représente une opportunité majeure pour intégrer ces pays dans les chaînes de valeur mondiales, ouvrant ainsi de nouvelles perspectives de croissance et de développement. Le ministre burkinabè, M. Traoré, a salué l'Initiative Atlantique Royale comme "une source d'inspiration", reconnaissant le royaume comme "un pionnier en matière d'offres d'opportunités pour les PDSL". Le nouveau plan d'action d'Awaza et les priorités partagées Le Maroc a accueilli favorablement l'adoption du nouveau Plan d'action d'Awaza pour la décennie 2024-2034, y voyant un engagement collectif pour la consolidation de la coopération internationale au profit des PDSL. Ce plan aborde des défis clés comme la connectivité, la transition énergétique et la flexibilité économique. Les partenariats doivent cibler l'intégration effective des PDSL dans les

Le Maroc réaffirme son engagement en faveur des pays en développement sans littoral lors de la Conférence des Nations Unies à Awaza

Abdessamad KAYOUH, Ministre du Transport et de la Logistique, est intervenu mardi 5 août 2025, à l'occasion de la session plénière des délégations participant à la troisième Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral, organisée à Awaza, au Turkménistan, jusqu'au 8 août. Lors de son allocution, le Ministre a rappelé que le Maroc, fort de sa position géographique stratégique et de son engagement constant pour la coopération régionale et continentale, considère la coopération avec les pays sans littoral – en particulier en Afrique – comme une priorité de sa politique extérieure. Dans un esprit de solidarité et de développement partagé, et sous la conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, le Royaume du Maroc continue d'apporter un soutien concret aux pays africains sans accès à la mer. Ce soutien se traduit notamment par le renforcement des projets de développement Sud-Sud et triangulaires, contribuant à l'amélioration des conditions de vie des populations et au renforcement des capacités de développement de ces pays. Parmi les initiatives phares évoquées, M. KAYOUH a mis en avant l'Initiative Royale visant à permettre aux pays du Sahel d'accéder à l'océan Atlantique. Cette initiative ambitionne de poser les bases d'un nouveau cadre de coopération et de développement mutuel, en capitalisant sur l'expérience marocaine et en mettant à disposition des infrastructures de transport : routes, chemins de fer et ports. Cette initiative s'inscrit pleinement dans la vision Royale d'une Afrique solidaire, stable et prospère. Elle représente un levier stratégique de transformation économique pour les pays du Sahel, en leur permettant de renforcer leur souveraineté logistique, d'exploiter pleinement leur potentiel et de s'intégrer dans les chaînes de valeur mondiales. Le Ministre a également rappelé que l'engagement du Maroc se concrétise par plusieurs initiatives structurantes, parmi lesquelles : La dynamisation des trois Commissions africaines du climat, lancées en 2016 lors du Sommet de l'action africaine ; La création du Centre de compétences en matière de changements climatiques ; L'initiative « Adaptation de l'Agriculture Africaine aux changements climatiques » (AAA) ; L'initiative pour la « Soutenabilité, la Stabilité et la Sécurité en Afrique » (SSS) ; La Plateforme Africaine de la Jeunesse pour le Climat. À travers ces efforts, le Maroc confirme sa volonté de jouer un rôle actif dans la promotion du développement durable et de l'intégration régionale sur le continent africain.

قالوا



■ عبد الحميد قيوج:

إن المغرب، من منطلق
موقعه الجغرافي
والتزامه الثابت،
جعل من التعاون
مع الدول غير
الساحلية، وخاصة
في إفريقيا، أولوية
استراتيجية في
سياسته التعاونية.

عمر هلال يبرز بتركمنستان دور المبادرة الملكية الأطلسية في تنمية دول الساحل



الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، أمر أساسي لضمان ملاءمة مبادرات بلدان الجنوب وتماسكها واستدامتها. ويناظر هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق باجندة أعمال التنمية المستدامة. يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بالماتي (كازاخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر 2014 بفيينا (النمسا) [1]

واعتبر هلال أن هذا الاجتماع الوزاري «ياتي في الوقت المناسب»، مؤكداً على أهميته في إبراز الدور الرئيسي للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي في تحفيز التنمية المستدامة والمرونة والتحول بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع التحول الاقتصادي الهيكلي، وتعزيز تمويل التنمية. كما أكد الدبلوماسي المغربي على يقظة اللجنة رفيعة المستوى ومكثتها للذات برصدان عن كذب تحديات وفرص التنمية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، مجدداً الالتزام بمواصلة تعزيز هذه الأجندة والنهوض بها في المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة. ودعا هلال إلى الاستفادة من جميع أشكال الدعم المالي الكافي والمستدام لفائدة هذه البلدان، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة، معتبراً أن مشاركة المنظمات الإقليمية، ومنظومة

أكد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، ورئيس الدورة 22 للجنة رفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون جنوب-جنوب، عمر هلال، الأربعاء باوآزا بتركمنستان، أن المملكة المغربية تواصل تقديم الدعم الملموس للبلدان الإفريقية غير الساحلية، تحت القيادة السامية لجلالة الملك محمد السادس.

وأبرز هلال، خلال الاجتماع الوزاري حول التعاون جنوب-جنوب، الذي نظم في إطار أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن هذا الدعم يتم من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية لهذه البلدان، وإلى تعزيز التآزر الإفريقي والتكامل الإقليمي وتحفيز الاستثمارات والتنمية المشتركة.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال مبادرات عديدة، أبرزها المبادرة التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، مشدداً على أن هذه المبادرة، التي تمثل رافعة استراتيجية لتحويل اقتصادات دول الساحل، تروم إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال مشاركة تجربة المغرب ووضع بنيته التحتية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ رهن إشارة هذه الدول.

وبعدما أكد على دعم وتضامن المغرب الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديدًا البلدان النامية غير الساحلية، قال هلال إن هذا الاجتماع جاء «بمقابلة تذكير وتأكيد على أن التضامن مع البلدان النامية غير الساحلية سيبقى في صميم عملنا»، مسجلاً أن رؤيته، «كرئيس للجنة رفيعة المستوى، تركز على دعم المغرب وتضامنه الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديدًا البلدان النامية غير الساحلية» [2]

ودعا إلى «البناء على الزخم الذي تولد هنا اليوم، وتحقيق تطلوحننا في الانتقال من دول غير ساحلية إلى دول متصلة بالساحل، وتصحيح الظلم المزجج الذي تواجهه هذه الدول، كونها دولاً نامية وأيضاً غير ساحلية» [3]

المغرب يدعو إلى ربط الدول غير الساحلية بالعالم

ترأس وزير النقل واللوجستيك المغربي، عبد الصمد قيوح، الثلاثاء الماضي، وفد المملكة المغربية المشارك في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول الدول النامية غير الساحلية (LLDCs)، المنعقد في مدينة أوازا بتركمانستان، وذلك في إطار «التزام المغرب الدائم بقضايا التنمية الدولية، لا سيما في القارة الإفريقية».

وضم الوفد المغربي كلا من السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، عمر هلال، وسفير المغرب لدى أستانا، محمد رشيد معينو، في تمثيلية رفيعة المستوى تعكس مكانة المغرب والتزامه تجاه البلدان غير الساحلية. وخلال كلمته أمام المشاركين، شدد الوزير عبد الصمد قيوح على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لرفع التحديات التي تواجه الدول غير الساحلية، وعلى رأسها العزلة الجغرافية، وارتفاع تكاليف النقل، وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، مؤكدا أن هذه العراقيل تتطلب مقاربات جماعية وحلولاً مبتكرة.

كما استعرض المسؤول المغربي التجربة الوطنية في تطوير البنيات التحتية، مشيراً إلى أن المغرب راكم خبرات متقدمة في مجالات الموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، ويضعها رهن إشارة شركائه، في إطار رؤية تضامنية شاملة.

وفي هذا السياق، أشار الوزير قيوح إلى مبادرة الملك محمد السادس لتمكين دول الساحل الإفريقي من الوصول إلى المحيط الأطلسي، واصفا إياها بمشروع استراتيجي يعكس رؤية ملكية ثاقبة نحو اندماج إفريقي فعلي وسيادة لوجستية للدول غير الساحلية.

ورحب الوفد المغربي باعتماد خطة عمل «أوازا» للفترة 2024-2034، داعياً إلى ضرورة تفعيلها عبر شراكات قوية واستثمارات موجهة تلبي الاحتياجات الواقعية لهذه الدول، وتحقيق نقلة نوعية في مسار تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

تركمنستان.. عمر هلال يبرز دور المبادرة الملكية الأطلسية في تنمية دول الساحل

متصلة بالساحل، وتصحيح الظلم المزيج الذي تواجهه هذه الدول، كونها دولا نامية وأيضا غير ساحلية».

واعتبر هلال أن هذا الاجتماع الوزاري «يأتي في الوقت المناسب»، مؤكدا على أهميته في إبراز الدور الرئيسي للتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي في تحفيز التنمية المستدامة والمرنة والتحول بالنسبة للدول النامية غير الساحلية، والاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع التحول الاقتصادي الهيكلي، وتعزيز تمويل التنمية.

كما أكد الدبلوماسي المغربي على يقظة اللجنة رفيعة المستوى ومكتبها اللذان يرصدان عن كثب تحديات وفرص التنمية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية، مجددا الالتزام بمواصلة تعزيز هذه الأجندة والنهوض بها في المحافل العالمية والإقليمية ذات الصلة.

ودعا هلال إلى الاستفادة من جميع أشكال الدعم المالي الكافي والمستدام لفائدة هذه البلدان، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة، معتبرا أن مشاركة المنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، أمر أساسي لضمان ملائمة مبادرات بلدان الجنوب وتماسكها واستدامتها.

ويناقد هذا المؤتمر سبل إعادة صياغة مسار التنمية في البلدان غير الساحلية، حيث يشكل فرصة للقاء وفود رفيعة المستوى ومسؤولين دوليين ومستثمرين ومنظمات لمناقشة، على الخصوص، وضع استراتيجيات بشأن تعزيز إدماج قضايا هذه البلدان في صياغة السياسات العالمية، وخطط الاستثمار، وبلورة أفكار تتعلق بأجندة أعمال التنمية المستدامة.

يذكر أن الدورة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية انعقدت في غشت 2003 بألماني (كاراخستان)، فيما انعقدت الثانية في نوفمبر 2014 بفيينا (النمسا).

أكد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة، ورئيس الدورة الـ22 للجنة رفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التعاون جنوب-جنوب، عمر هلال، أول أمس الأربعاء بأوآزا بتركمنستان، أن المملكة المغربية تواصل تقديم الدعم الملوس للبلدان الإفريقية غير الساحلية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وأبرز هلال، خلال الاجتماع الوزاري حول التعاون جنوب-جنوب، الذي نظم في إطار أشغال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان النامية غير الساحلية (من 5 إلى 8 غشت الجاري)، أن هذا الدعم يتم من خلال تعزيز مشاريع التنمية جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي، التي تساهم بشكل فعال في دفع عجلة التنمية لهذه البلدان، وإلى تعزيز التآزر الإفريقي والتكامل الإقليمي وتحفيز الاستثمارات والتنمية المشتركة.

وأضاف أن هذا الالتزام تجسد من خلال مبادرات عديدة، أبرزها المبادرة التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، مشددا على أن هذه المبادرة، التي تمثل رافعة استراتيجية لتحويل اقتصادات دول الساحل، تروم إرساء أسس جديدة للتعاون والتنمية المشتركة، من خلال مشاركة تجربة المغرب ووضع بنيته التحتية من الطرق والسكك الحديدية والموانئ رهن إشارة هذه الدول. وبعدها أكد على دعم وتضامن المغرب الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديد البلدان النامية غير الساحلية، قال هلال إن هذا الاجتماع جاء «بمناخ تذكير وتأكيد على أن التضامن مع البلدان النامية غير الساحلية سيبقى في صميم عملنا»، مسجلا أن رؤيته، «كرئيس للجنة رفيعة المستوى، تركز على دعم المغرب وتضامنه الراسخين مع البلدان التي تواجه وضعاً خاصاً، وتحديد البلدان النامية غير الساحلية». ودعا إلى «البناء على الزخم الذي تولد هنا اليوم، وتحقيق طموحنا في الانتقال من دول غير ساحلية إلى دول

Turkménistan: Clôture de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Les travaux de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (PDSL) se sont achevés, vendredi à Awaza (République du Turkménistan), avec l'adoption de la déclaration politique de la conférence et l'approbation de son rapport final. La déclaration politique de cet événement, organisé en parallèle d'un forum du secteur privé et d'un autre consacré à la jeunesse, souligne l'engagement ferme des participants à œuvrer collectivement pour honorer les engagements inscrits dans le Programme d'action d'Awaza (2024-2034), dédié à la promotion des PDSL. En outre, le rapport final met l'accent sur la nécessité de renforcer la coopération et de mobiliser les ressources pour aider ces pays à transcender les contraintes liées à leur vulnérabilité géographique. S'exprimant à cette occasion, la Secrétaire générale de la conférence, Rabab Fatima, a indiqué que le Programme d'action et la déclaration politique proposent une vision claire et une trajectoire ambitieuse pour ces pays au cours de la prochaine décennie, rappelant que la priorité consiste au désenclavement géographique de ces pays, à travers l'investissement dans les infrastructures, la promotion du libre transit et l'appui à la transformation structurelle de leurs économies. Rabab Fatima, également Haute Représentante pour les pays les moins avancés, les PDSL et les petits États insulaires en développement, a jugé nécessaire d'accorder une attention accrue à la science, à la technologie et à l'innovation, de faciliter les échanges commerciaux et l'intégration régionale et de renforcer les capacités d'adaptation et de résilience face aux changements climatiques et aux catastrophes. Pour sa part, le président de la conférence, Rashid Meredov, a affirmé que le Programme d'action constitue un nouveau pacte pour les PDSL, appelant à la nécessité d'assurer une cohérence entre les politiques économiques et de développement et les ressources disponibles et de tisser des partenariats multilatéraux solides avec les pays de transit, les partenaires au développement et le système des Nations Unies, en plus du secteur privé et de la société civile. Il a fait remarquer que le processus de développement de ces pays constitue une « responsabilité partagée » nécessitant l'implication de l'ensemble de la communauté internationale, estimant que les engagements contenus dans la déclaration politique sont à même de transformer les défis en opportunités, pour favoriser le développement et la prospérité des PDSL. La 3e Conférence de l'ONU sur les PDSL, tenue du 5 au 8 août, vise à repenser le parcours de développement de ces pays. Elle constitue une plateforme d'échange entre délégations de haut niveau, responsables internationaux, investisseurs et organisations, afin de débattre, notamment, de l'élaboration de stratégies pour intégrer pleinement les enjeux spécifiques de ces pays dans les politiques mondiales, les plans d'investissement et les perspectives liées à l'agenda du développement durable. Le Maroc a été représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).

Turkménistan: Clôture de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Les travaux de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (PDSL) se sont achevés, vendredi à Awaza (République du Turkménistan), avec l'adoption de la déclaration politique de la conférence et l'approbation de son rapport final. La déclaration politique de cet événement, organisé en parallèle d'un forum du secteur privé et d'un autre consacré à la jeunesse, souligne l'engagement ferme des participants à œuvrer collectivement pour honorer les engagements inscrits dans le Programme d'action d'Awaza (2024-2034), dédié à la promotion des PDSL. En outre, le rapport final met l'accent sur la nécessité de renforcer la coopération et de mobiliser les ressources pour aider ces pays à transcender les contraintes liées à leur vulnérabilité géographique. S'exprimant à cette occasion, la Secrétaire générale de la conférence, Rabab Fatima, a indiqué que le Programme d'action et la déclaration politique proposent une vision claire et une trajectoire ambitieuse pour ces pays au cours de la prochaine décennie, rappelant que la priorité consiste au désenclavement géographique de ces pays, à travers l'investissement dans les infrastructures, la promotion du libre transit et l'appui à la transformation structurelle de leurs économies. Rabab Fatima, également Haute Représentante pour les pays les moins avancés, les PDSL et les petits États insulaires en développement, a jugé nécessaire d'accorder une attention accrue à la science, à la technologie et à l'innovation, de faciliter les échanges commerciaux et l'intégration régionale et de renforcer les capacités d'adaptation et de résilience face aux changements climatiques et aux catastrophes. Pour sa part, le président de la conférence, Rashid Meredov, a affirmé que le Programme d'action constitue un nouveau pacte pour les PDSL, appelant à la nécessité d'assurer une cohérence entre les politiques économiques et de développement et les ressources disponibles et de tisser des partenariats multilatéraux solides avec les pays de transit, les partenaires au développement et le système des Nations Unies, en plus du secteur privé et de la société civile. Il a fait remarquer que le processus de développement de ces pays constitue une "responsabilité partagée" nécessitant l'implication de l'ensemble de la communauté internationale, estimant que les engagements contenus dans la déclaration politique sont à même de transformer les défis en opportunités, pour favoriser le développement et la prospérité des PDSL. La 3e Conférence de l'ONU sur les PDSL, tenue du 5 au 8 août, vise à repenser le parcours de développement de ces pays. Elle constitue une plateforme d'échange entre délégations de haut niveau, responsables internationaux, investisseurs et organisations, afin de débattre, notamment, de l'élaboration de stratégies pour intégrer pleinement les enjeux spécifiques de ces pays dans les politiques mondiales, les plans d'investissement et les perspectives liées à l'agenda du développement durable. Le Maroc a été représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizstan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique. La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche). MAP

22^e session du Comité de haut niveau de l'Assemblée générale
sur la coopération Sud-Sud aux Nations Unies

Hilale met en avant le Rôle de l'Initiative Atlantique Royale dans le développement des pays du Sahel

L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, et président de la 22^e session du Comité de haut niveau de l'Assemblée générale sur la coopération Sud-Sud aux Nations Unies, Omar Hilale, a indiqué, mercredi à Awaza en Turkménistan, que le Royaume du Maroc continue d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, Sous la Sage Conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste.

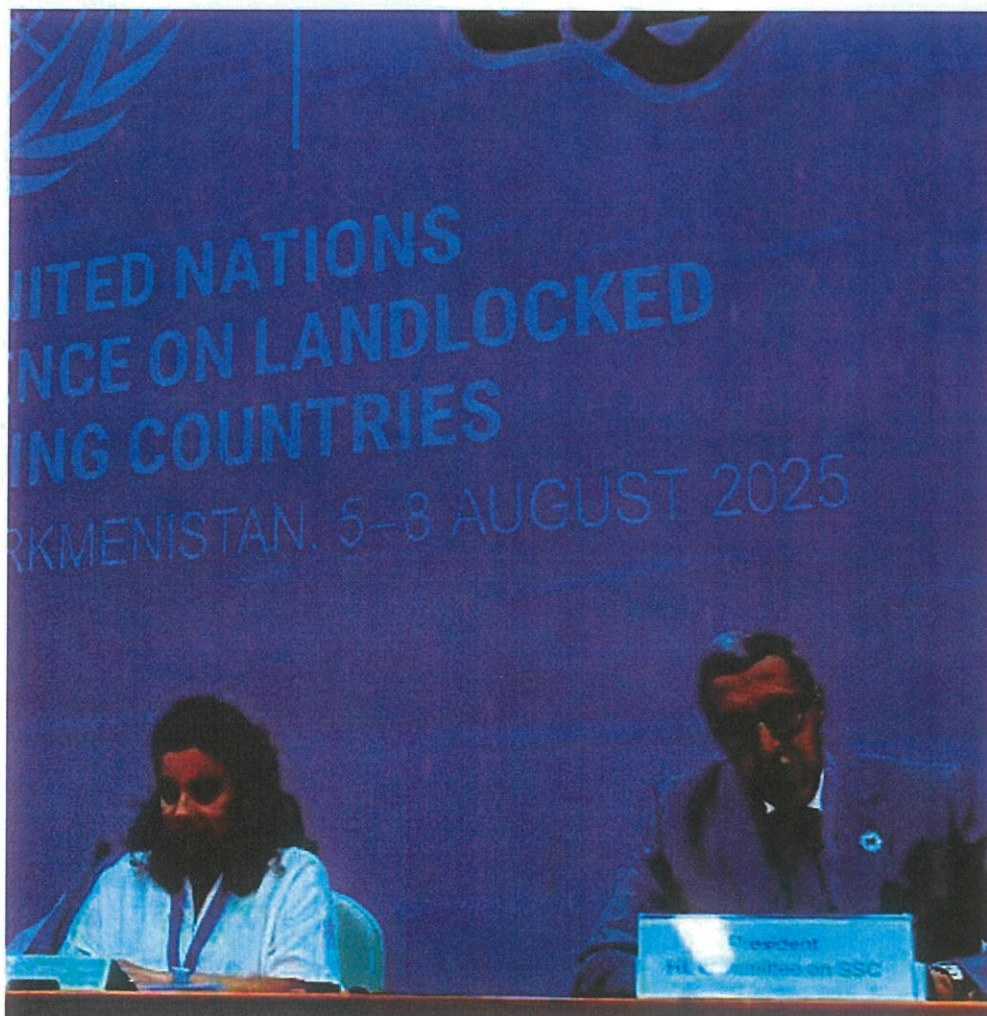
P3



Turkménistan

Omar Hilale met en avant le Rôle de l'Initiative Atlantique Royale dans le développement des pays du Sahel

L'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, et président de la 22^e session du Comité de haut niveau de l'Assemblée générale sur la coopération Sud-Sud aux Nations unies, Omar Hilale, a indiqué, mercredi à Awa-za au Turkménistan, que le Royaume du Maroc continuait d'apporter un soutien concret aux pays africains sans littoral, sous la sage conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste.



Turkménistan

Clôture de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral

Les travaux de la 3e Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral (PDSL) se sont achevés, vendredi à Awaza (République du Turkménistan), avec l'adoption de la déclaration politique de la conférence et l'approbation de son rapport final.

La déclaration politique de cet événement, organisé en parallèle d'un forum du secteur privé et d'un autre consacré à la jeunesse, souligne l'engagement ferme des participants à œuvrer collectivement pour honorer les engagements inscrits dans le Programme d'action d'Awaza (2024-2034), dédié à la promotion des PDSL.

En outre, le rapport final met l'accent sur la nécessité de renforcer la coopération et de mobiliser les ressources pour aider ces pays à transcender les contraintes liées à leur vulnérabilité géographique. S'exprimant à cette occasion, la Secrétaire générale de la conférence, Rabab Fatima, a indiqué que le Programme d'action et la déclaration politique proposent une vision claire et une trajectoire ambitieuse pour ces pays au cours de la prochaine décennie, rappelant que la priorité consiste au désenclavement géographique de ces pays, à travers l'investissement dans les infrastructures, la promotion du libre transit et l'appui à la transformation structurelle de leurs économies.

Rabab Fatima, également Haute Représentante pour les pays les moins avancés, les PDSL et les petits États insulaires en développement, a jugé nécessaire d'accorder une attention accrue à la science, à la technologie et à l'innovation, de faciliter les échanges commerciaux et l'intégration régionale et de renforcer les



capacités d'adaptation et de résilience face aux changements climatiques et aux catastrophes. Pour sa part, le président de la conférence, Rashid Meredov, a affirmé que le Programme d'action constitue un nouveau pacte pour les PDSL, appelant à la

nécessité d'assurer une cohérence entre les politiques économiques et de développement et les ressources disponibles et de tisser des partenariats multilatéraux solides avec les pays de transit, les partenaires au développement et le système des Nations Unies, en plus

du secteur privé et de la société civile. Il a fait remarquer que le processus de développement de ces pays constitue une "responsabilité partagée" nécessitant l'implication de l'ensemble de la communauté internationale, estimant que les engagements contenus dans la déclaration politique sont à même de transformer les défis en opportunités, pour favoriser le développement et la prospérité des PDSL. La 3e Conférence de l'ONU sur les PDSL, tenue du 5 au 8 août, vise à repenser le parcours de développement de ces pays. Elle constitue une plateforme d'échange entre délégations de haut niveau, responsables internationaux, investisseurs et organisations, afin de débattre, notamment, de l'élaboration de stratégies pour intégrer pleinement les enjeux spécifiques de ces pays dans les politiques mondiales, les plans d'investissement et les perspectives liées à l'agenda du développement durable.

Le Maroc a été représenté à cet événement par une délégation conduite par le ministre du Transport et de la Logistique, Abdessamad Kayouh, et comprenant notamment l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'ONU, Omar Hilale, l'ambassadeur du Royaume auprès des républiques du Kazakhstan, du Tadjikistan, du Turkménistan et du Kirghizistan, Mohamed Rachid Maaninou, ainsi que plusieurs diplomates et responsables au ministère du Transport et de la logistique.

La première Conférence des Nations Unies sur les pays en développement sans littoral s'est tenue en août 2003 à Almaty (Kazakhstan), tandis que la deuxième a eu lieu en novembre 2014 à Vienne (Autriche).